



من علم الحق علم الحق
الشيخ محمد طاهر
ابن عبد الله
٢٩٤

بما تلقى باطلا او الحق ايحتمل في بعضها
كجدي يارب صوبه برع ايحه وهم يونه
وقال ما بعثتم به اليه قال ان الله
لا يصالح على المفسدين وجعلنا من
بين ايديهم سلا ومن خلفهم
سلا فاغشوا ناههم لا يبصرون
بطل اليه كما بطل اليه كما
فرعون وامنوب بن عويك ابن عمران
وباطل كما بطل كبر ابو جهل اللعين
ما بين محمد ص الله عليه وسلم
رحمة الله بالاسم الرحيم ثم
دلي على ايح باطلا او الحق ايحتمل
كونه وقال ما بعثتم به اليه
به اليه ان الله لا يصالح على المفسدين
لا يظلم عما اظلم

رسالة اخرى على موضع
من شرح المواقف

رسالة على موضع
من شرح المواقف

حاشية جلال الدين
الدواني على التصورات

رسالة في تحقيق مسألة
نفسية

Süleymaniye U. Kütüphanesi	Kismi	H. Hüsnî	Yeni Kayıt No	Eski Kayıt No
				1269

حاشية مؤلف
جلال الدين الدواني
على التصورات

بسم الله الرحمن الرحيم اياك نعبد و اياك نستعين
قال المص ورتبته على مقدمة الترتيب في
اللغة جعل كل شيء في مرتبة وهو بحسب الظ
لا يقضي ما يتعدى اليه بعلي فاما ان يكون
مضمين الاشتمال واما ان يراد بمدخل
على هذا الاسلوب الخاص وحي فاما ان يقال
تضمين البناء فان البناء يتعدى بعلي
الي اسلوبه يقال بنى الدار على الطبقتين
او يقال ان الترتيب يتعدى بعلي بناء على
ان معنى ترتيب الكل جعل اجزائه في مرتبة

هذا هو الاسلوب الخاص
بما ذكره في كتابه

يكن

بحيث يقع كل واحد في مرتبة وهذا يتصور
على انحاء مختلفة فيتعدى بعلي الى النحو المعين
الواقع هو عليه قنامل فيه **قوله** **الشارح**
الرساله مرتبة قد يتوهم منه انه اشار
الي ان النظم ان يقول رتبها لرجوع الضمير
الي الرساله وان التذكير في عبارة المتن
للتاويل وليس كذلك اذ المراد بالرساله
فيما مضى هو اللفظ فلا يمكن رجوع الضمير
اليه اذ المرتب ليس هو لفظ الرساله
بل الظاهر هو ان التذكير لعوده الى الكثرة
فان **الشارح** قرر حاصل المعنى وكذلك غيره
الاسلوب عن اسلوب المتن فافهم **قوله**
المص وثلاث مقالات هكذا وجد عبثا

مع كلفه اذ الكسبه
او جسا بان مداد فني
الشارح

المتن الناظر ون فيه فقرة قون الى موجه و
 مجيب ولكل منهما اقوال فمن الاولين من
 وجهته بان التكرار يعنى الحكم بزياده و
 منهما وتعين الاول اولى لان الانسب
 التفصيل بعد الاجمال فالمناسب ان يحل
 في الاول ولا يعين عدد المتفالات ليفصل
 فيما بعد وهو فاسد لانه لو حكم بزياده الكتاب
 ايضا كان تفصيلا بعد الاجمال اذ لم يعين
 اولا المقصود بل اجل فيه ثم فصل ليس
 كذلك ان تزعم ان المناسب ان يخص الاول
 في الاول من جميع الوجوه من حيث العدد
 والمقصود لانه لا ريب في شيوع تعيين العدد
 اولا ولا في حسنه ومنهم من وجهه بان

من وجهه بان التكرار يعنى الحكم بزياده
 من وجهه بان التكرار يعنى الحكم بزياده
 من وجهه بان التكرار يعنى الحكم بزياده

الحكم

الحكم بزياده الاول حمل خطأ واحد على
 النسخ وهو زيادة لفظ ثلث والحكم بزياده
 الكتاب حمل خطأين الزيادة وخلفه الفاء
 وهو مردود لان في الاول ايضا خلفه
 الواو وبان وقوع الخطأ في الاول
 اقرب من الكتاب لان زياده اللفظ بين
 كلمتين متفصلتين في الكتابه سهواً
 وقوعاً من زيادته عن كلمتين متصلتين بحسب
 الكتابه وهذا من فوايد بعض اعياننا
 والوجه الوجه الظاهر من عبارة المحشى
 بلا كلفه هو اختلاف النسخ في الاول
 وتوافقها في الكتاب وتحريره ان الاخبار
 عن الشئ ينال في سبق نسبة اليه والكتاب

انما الحكم بزياده الاول حمل خطأ واحد على
 النسخ وهو زيادة لفظ ثلث والحكم بزياده
 الكتاب حمل خطأين الزيادة وخلفه الفاء

متحقق قطعاً لشهادة توافق النسخ
 فلا بد من سقاء الاول وقداش اليه
 اشارة ظاهرة حيث قال هكذا وجدنا
 في كثير من النسخ ثم قال يدل على ذلك قوله
 فيما بعد واما المقالات فتلك وساق
 وجود التامساق الامر المقرر المنفرد عليه
 فظهر منه ان الاول يوجد في كثير من النسخ
 والثاني في جميع النسخ ومن الاخرين من
 اجاب بان الاول لبيان الحال فانها
 مقامه والاعادة في الكتاب بعد العهد و
 باعادة صاحب المفتاح عنوان تمام
 كتابه حيث قال القسم الثالث من الكتاب
 في علمي المعاني والبيانات بعد ما ذكرنا في مطلع

كتابيه ولا يخفى انه ليس بهما بعد عهد
 خلافاً لما في المفتاح ومنهم من اجاب
 بان الخبر ليس هو ثلث فقط بل هو ثلث
 المقيد بقوله اوليها في المفردات ولا خفاً
 في كونه نقفاً وانه لا يتوجه على الوجه
 الوجهية اذا اخبار بالثلث المقيد بضمين
 الاخبار بالثلث فهو باحققة لا يدفع
 الزيادة وانه يحقق طول الفصل بين
 اجزائه لتحلل مباحث كل بنية وبين عدله
 فافهم تعرف ان الحق ما افاده المدعى
 سره وانه لا حاجة لكلامه الى التوجيه بل
 يوفيه كفي موه تحقيقه للشاهد حلبة
 ما قيل العلم نقطة كثر بالجاهلون **قوله**

ان لا حاجة في ذكر الثلث بل ينبغي
 ان يقول فاوليها في المقادير

والدليل على ذلك انه جعل المفردات اى
لما وقع في مقابلة القضايا فلا بد من كل
على ما يابلها اما لخصوصها او لامرأع منها
ولما لم يكن في معاني المفرد ما يقابل القضية
فليحل على ما يحل الاعم الاقرب اليها اعني
الجملة لا ما تقابل المركب مطلقا فانه بعدا
اليه القضايا من جملة فاعرفه **قوله** وايضا
اذا كانت المقدمة جزءا منها فيه بحث
اذ لان ان الشروع في جزء من جزأ الشيء
كيف ما كان شروع في ذلك الشيء بل
الشروع في الشيء هو الشروع في جزء من
اجزائه بقصد كحصول ذلك الشيء الاير
ان من خرج من بته بقصد السوق مثلا

لا يقال انه شاع في سفر المشرق والمغرب
مثلا ولئن سلمنا ذلك فلا نعلم ان الشروع
في العلم بهذا المعنى يتوقف على الشروع
في المقدمة لجواز ان يتصور جزء منه بدون
تصور العلم فنصدق بغايته فيحصله ويكونا
في كل جزء حتى يحصل العلم بدون تصور العلم
والتصدق بغايته والحاصل انه لا شك
في امكان كحصول مسلكه من العلم الى
ان يسم بدون تصور ذلك العلم وغايته
فان كحق هذا الشروع في العلم بطل
قولهم الشروع في العلم يتوقف على تصور
العلم والتصدق بغايته وان لم يحقق بناء
على اعتبار القيد في الشروع في العلم بطل

كناية المقدمة القابلة بان الشروع في
 شروعه في العلم وعلى قدر من تثبت الدواعي
 على فرض كون المقدمة جزءا منه في هذا
 بل هذه الصورة يتدرج في الاحتياج الى
 تصور العلم والتصدق بغايته كما سنفصله
قوله ويكون الشروع في المقدمة موقوفا
 على الشروع في المقدمة قطعا في حاشية
 المطالع انه يلزم الدور وهو الوجه في الشرع
 في العلم يتوقف على حصول المقدمة وحصولها
 موقوف على الشروع فيها لانها ذوا جزاء
 مرتبة في الحصول وحصول ذي الاجزاء لذلك
 يتوقف على التلبس في جزء من اجزائه
 اعني الشروع فيه فالشروع في المقدمة

يتوقف على نفسه بواسطة توقفه على حصولها
 الموقوف على الشروع فيها وانما لم يصرح
 ههنا بالدور لان مناط فاده توقف
 الشروع على نفسه فاكفي به اختصارا
 هذا ولعل ان لقول متى تحقق توقف
 الشيء على نفسه حقق توقف الشيء على ما
 يتوقف عليه لان اشتراح يتوقف على
 نفسه فهو يتوقف على ما يتوقف عليه اعني
 نفسه فوضع توقف الشيء على نفسه لستلزام
 توقف الشيء على ما يتوقف عليه هو الدور
 اذ لا يعتبر في الدور ان يكون الموقوف عليه
 غير الموقوف بل هو اعم منه فافهم ففهم
قوله واجواب بان في الكلام مضاعفا محذوفا

انما لان الدور في الواقع هو الدور
 كما هو في المحصول من ان الدور
 انما هو في نفسه وان الدور
 الى وجوبه

قد يقال الوجوب هنا استحسانا في سواء
قد الكذب لا اذ يجوز ان يعلم من خارج
لا من كذب المنطق واذا حمل الوجوب على
ذلك فلا حاجة الى التفسير لان مقدمه
العلم وان كانت خارجه عنه يستحي ان
يعلم فيه فتفسير الكذب من غير ان يحمل الوجود
على الاتحاف في فاسد وفيه لغو وهذا
مما ملقاء المحصلون بالقول وكمن يقول
لا يحج عليك ان المفهوم عرفا من قولك كذب
ان يعلم من كتابك ملك المسئلة انه يجب
اشتمال كتابك على ملك المسئلة وكونه بحيث
يعلم منه ملك لا انه كذب الاشياء او تحسن
لهم ان يعلموا من كتبك لا من غيره

فلا

فلا حاجة مع تفسير الكذب الى جعل الوجود
استحسانيا فلو حمل على الاستحسان في فلا يغني
التفسير لان الخارج عن الشيء كما لا كذب
ان يعلم فيه لا استحسانا ان يعلم فيه ذلك
معنى كونه معلوما فانه معلوم فيما
مسائله والا فالخارج عن العلم لعله قد
يجب ان يعلم فيه بهذا المعنى بان يكون
متوففا على بعض مسائله مبدءا لبعض
آخروا ان كان للمنع مجال وايضا المتبادر
من قولك علمت هذه المسئلة في العلم
الفلا في او بهذه المسئلة يعلم من ذلك
العلم انها من مسائل ذلك العلم لا انه
فيما بين مسائله الا انك لو قلت يعلم

في علم المنطق ان الواو العاطفة قد تكون بمعنى
او الفاصلة او غير ما من مائل علم آخر يذكر
فما من مائل استطراد العرضة فيك
لما كره فمنا السؤال في هذه لفظة في و
يؤمن ان في كثير من النسخ هكذا لان ما يطرح
عنه لا يعلم فيه قطعا بل يقتضيه بالوجوب و
التقييد على ما في البعض الآخر فمنا السقام
ولان لا خلاف في ما ذكره عند مذاقنا انعكاس
الامر فان الحمل على الاستحسان في الماخذ للمفاد
فاسد وفيه لعوفا فهم هذا وقد كجاء عن اصل
السؤال بالاسخدام في قوله فيه هو كوما
حول توجهه المحشى ولو جوه آخر تركت با
لاهلها ويمكن ان يجاب بان قوله في المنطق

مستقلى

متعلق يجب وخلاصة المعنى ما يكون العلم به
من واجبات المنطق وذلك لا يقتضيه كونها
جزءا منه اذ صرح ان يقال كج في الصلوة
الوضوء فان خلاصة تعلق وجوبه بعلقا
يشبه تعلق الطرف بالمظروف فتدبر **قوله**
او عن المركبات الغر المعصودة بالذات
المختص ان المراد بالمقصود بالذات ما يكون
معرفه احواله والنظر فيه مقصودا اوليا في
الفن وذلك بان ترتب عليه غاية الفن
بلا واسطة وهو هذا القول ان
والحجة لان معرفه احوالها هو الموصول الي غايته
المنطق اعني العصمة ولتوقفها على المفردات
والقضايا ما بالنظر فيها مقصودا بالاتباع

فان دفع ما يقال من انه ان اريد انما ليست
مقصوده بالذات في المنطق فم لا ننقص من
مسائله ومسائل الفن كلها مقصوده بالذات
فيه وان اريد انما غير مقصوده بالذات في نفس
الامر بل بواسطه توقف القياس عليها فم
ولكن لانم ان القياس مقصود بالذات بهذا المعنى
لان المقصود في نفس الامر هو النتائج وقد كفي
في جوابه بمنح ان مسائل الفن كلها مقصودة
بالذات بل بعضها مقصود بالتبع لتوقف
بعض المسائل عليه هو مع فساد صورته
حيث قابل المنع بالمنع غير تام اذ لا يلزم من
توقف بعض المسائل عليه عدم كونه مقصودا
فيه بالذات وقد علمت التفصيل ثم انه لم يعتبر

هنا

هذا التقسيم في المصورات مع جريانه لعله
مباحث كل من القسمين فيها **قوله** اورده
عليه ان الخاتمه حاصل السؤال ان الخاتمه
مشتمله على مواد الاقيبه واجزاء العلوم
اعرفت به والمذكور في وجه المحصر انما تدل
على اشتماله على المواد ومقطعاته التي
اذ لم يعلم منه وجه ايراد اجزاء العلوم و
حاصل الجواب ان الغرض من وجه المحصر
وجه مناسبتة لما هو مقصود بالذكر
لا ما يدكر استطراد او ذكر اجزاء العلوم
استطراد فخرجها لا يخل بوجه المحصر هذا
هو ظ كلامه وربما يوجه السؤال بالتدافع
من مطلق الاول ومفهوم الثاني والجواب

بان المقصود حصر ما يجب ان يعلم في المنطق
في الابواب الخمسة لاحصر الابواب الخمسة فيما
يجب ان يعلم في المنطق فاشتمال الخاتمة
على ذكر شي آخر لا يضرنا ولا يخل بغير ضنا ولا
تخفى ان مساق الجواب بعبارة كل الآباء كيف
وعلى هذا المفهوم ذكر اجزاء العلوم
بل من شرط الجواب عنوانه ليس الغرض حصر
الابواب الخمسة في الخصال المذكورة اذ بذلك
سندرج التداخل فافهم **قول** والمراعاة
ههنا لا يقال علم ذلك من قوله لان ما يجب
ان يعلم في المطلق اما ان هو وصف الشرع فيه
عليه اولا الاول المقدمة لانا نقول لم
يعلم هناك الا محل المقدمة عليه ولم يعلم المقصود

من لفظ

من لفظ المقدمة كما في بقية الاقسام
قوله جعلت جزء قياسا ووجه قيل انه قد
اختلف عبارتهم في نفسه بالمعنى الاول
فتارة فستره بالاعم اعني مصدرة جعلت
جزء قياسا ووجه وتارة فستره بالاحص
ردديهما وهو موط من كلامه **وج** لا حاجة
الي ان يختص القياس بما يفيد الظن والوجه
بما يفيد اليقين او يجعل الوجها شارة
الي معنى آخر كلف وقد مر في حاشية
المطالع انها يطلق على معنيين وعدما
كما ذكره ههنا او يجعل المعنى الاول اعم
من هذا الاعم والاحص حتى يكون طلاقا
بالمعنى الاول على قضية جعلت جزءا من

قبيل اطلاق العام على الخاص فان جميعها
 تكلفات مستتبعة **قوله** اخذ المص
 التصور برسمه ان يكون متصورا بوجه
 حتى يمكن تحصيله بالرسم وذلك الوجه السابق
 على الرسم كاف فهو متفق عنه واقول
 الاكتساب بالتعلم ليس فيه الحركة الاولى اذ
 حصول المبادئ هناك بالتقاضي المعلم فلا
 للمتعلم الى معرفته بالوجه لانها انما هي
 طلب مبادئ المناسبات عليه طلب المبادئ
 في العلم **قوله** والاولة ان يقال فان قلت
 التردد الالات في الوجه السابق ياتي بهنبا
 بان يقال الشروع بالبصيرة يتوقف على
 بذلك الرسم ابرسم ما والاولة ثم والكام ولا

الهر

لوجه متصور
 بوجه متصور
 بوجه متصور

المقرب يعين ما ذكر هناك والجواب كالجواب
 فما وجه الاولوتة قلت وجه الاولوتية انه اذا
 شئت الاحتياج الى نوع ما هو المذكور اعني الرسم
 بخلاف الوجه السابق حيث لا يثبت لا
 الا الى جنبه اعني المعرفة بوجه ما فهم **قوله**
 فلا بد ان يعلم ولا ان لذلك العلم غاية لا خفا
 في انه لا بد من الفعل الاختيارى من تصور
 على الوجه الجزئي فان نسبة الكل الى سائر
 جزئياته سواء فلا يتخصص لواحد منها و
 لكن هل يشترط العلم بالغاية على وجهه
 او يكفي العلم بان له غاية ما ظهروا العبارة
 مطابقة لما شئت المطالع الكفاية ولكنه قال
 ههنا بعد ذلك وان يقتضيان لذلك العلم

[illegible]

ان القوة المدركة التي هي المبدأ الاول والاخر
الاختيارية هي الخيال والوهم في الحيوان
والعقل العملي يتوسطهما في الانسان ^{وقد}
ترآى من ذلك اعتبار صور الغاية على ^{ال}الوهم
الجزئي اذ لا شك ان مدرك الخيال والوهم
والمدرك بتوسطهما انما يكون جزئيا لكن
البرهان كما ذكرنا انما يدل على وجوب العلم
بالغاية على وجه الاختصاص بذلك الفعل
والظاهرة ^{ان} لا بد من بعض الفائدة ولا
العلم بان له فائدة ما يخص لان اصل الفائدة
مشتركة بين سائر الافعال والاصناف
ليس امر اشوقنا منبعث النفس لاطل
اليه دون غيره ولو فرض كونه مشوقا فذلك

غاية معينة ^{اما} كون تصور الغاية على الوجه
الجزئي فلا اذربا اعتقد الان ان حركة
شخصية منه مضمين مصلية كلية لا يحصل الا
مثلا اعتقد ان حركة الشخصية الى موضع
يتضمن ملاقاته زيد مثلا فتصور الملاقاة
على الوجه الكلي واعتقد مع ذلك انها لا يحصل
الا من تلك الحركة الشخصية وامتناع صدور
الحركة الشخصية عنه ليس ضروريا ولا
مستغنيا بل الظاهر ^{لا} يقال لو لم
بالغاية على الوجه الكلي مع اعتقاد الاختصاص
كلف العلم بذى الغاية ايضا على الوجه الكلي مع
اعتقاد اختصاصه الخارج في فرد ضرورة ان
الغاية هي المطلب بالذات المتوجه اليه ^{اولا}

ذو الغاية مطلقا لاجله ومتوجه اليه ثانيا
في جواره فيها يسلم جواره فيه بالاول
والثاني بطريق الدلالة ولانهم صرحوا
في مباحث النفس الفلكية بخلافه حيث
للفلك نفسا منطبعة ^{لانا} نقول اما ^{لا}
فالملازمة ممنوعة قوله بطريق الاول كلام
خطابي لا يجدي اذ البرهان قائم على عدم
الاكتفاء في المطلب بالتبع دون المطلب بالذات
واما حقيقة فنوان العلم باختصاصه فردان
كان باختصاصه هذا المفهوم فردا بالاية
فهو ايضا كلي والعلم به على هذا الوجه لا يحصل
فردا بعينه وان كان باختصاصه هذا الفرد
بعينه فعينه العلم بذلك الفرد بعينه ^{وهو} المطلب

قوله لا بد وان يكون ملك الفاعل معتدا بها
ربما نقول هذه المقدمة مستدركه في
المقصود وهو وجه توقف الشرع على ما هو
العرض من العلم اعني الفائدة المترتبة عليه
في نفس الامر اذ كيفية ما ذكره آخر من قوله
ولا بد ان يكون ملك الفاعل **ودفعه** انه لو
التوقف اذ لما وجب كونها مقاومة للمثقة
المرة اوله في الحصول فلا بد ان يعلم اول العلم
حالتها في المقاومة والاطهر ان يقال العرض
توقف الشرع على بيان الحاجة وهو
لا يبرهن الا بها اذ توقف الشرع على الغاية
المترتبة لا يقتضيه توقفه على العلم باحتياج
الناس اليه ملك الغاية بل كيفية التصديق

بترتيبها بل انما يبرهن التوقف على بيان الحاجة
لوجوب العلم بالغاية المعتد بها لان الاعتدال
انما يعلم من بيان الحاجة فافهم ثم حصل الكلام
ان الشرع في العلم على البصيرة يتوقف
على العلم بالغاية المترتبة عليه في نفس الامر
اذ لو لم يعلم ملك الغاية فاما ان لم يعلم
الغاية اصلا فتمتنع اصل الشرع واما ان
يعلم غايه اخرى غير المترتبة في نفس الامر
وج فان كان المرتب في نفس الامر تقاوا
مشقة فيه كان سعيه عبثا في نظره وان
لم يكن عبثا عرفا وعقلا والا لكان سعيه
عبثا عرفا وعلى التقادير الثلاث لا يحقق
الشرع على البصيرة فلا بد من العلم بالغاية

المترتبة في الواقع لهذا لا يمنع الشروع فيه
 ولا يكون السعي عبثا لانه نظره ولا عرفا وانما
 لم يتعرض الشارح للشق الاول لظهور
 بطلانه وكذا لم يتعرض للحث على العبث بالحقيقة
 اعني الغاية المستثناة الغرض العكس مع انه
 على تقدير العلم بالغاية الغير المترتبة بما لا يكون
 له غايه فكره لان الكلام في العلم وليس في
 جنبه ذلك **قوله** واعلم ان الواجب
 على الشارع هذا انما يعم اذا جعل الشرع
 في العلم الشروع في جزئه بقصد تحصيل ذلك
 العلم لا مطلقا اذ لو جعل الشروع في جزء
 مطلقا شروعا في الكل لورد انه قد مضى
 مسلكه وحصلها من دون حصول

العلم

هذا هو الوجه في كون العلم
 لا يوجب العلم بالغاية
 بل العلم بالشرع في العلم
 لا يوجب العلم بالغاية
 بل العلم بالشرع في العلم
 لا يوجب العلم بالغاية
 بل العلم بالشرع في العلم

والمصدق بغايته كما سبق وحيث يكون
 شارعا في العلم بلا تصوره والتصدق
 بغايته واذ اعتبر هذا القيد اندفع
 هذا الايراد لكن يبقى انه يلزم ان يمكن
 تحصيل العلم بدون الشروع فيه والحال
 لو لم يعتبر بهذا القيد لم يتم قوله ان الواجب
 على الشارع في العلم تصوره والمصدق
 بغايته وان اعتبر لم يوقف التحصيل على
 الشروع وعلى الوجهين لا يعم الاحتمال
 في تحصيل العلم الى تصوره والتصدق
 بغايته الا ان يقال ليس المدعى بهما
 الا توقف الشروع في العلم عليهما ولا بد
 توقف التحصيل فليندفع الايراد ويؤيد

انهم يعبرون عن المقدمة منها بمقدمة
 الشروع او يقال ان كحصيل العلم تتوقف
 على تصوره وتصور اجزائه واحدا بعد واحد
 وكذا على التصديق بغايته او بغايات اجزائه
 كذلك فاختيارهم ذكر رسم العلم وغايته
 لانه الذي يمكن ان يذكر لتعذر تفصيل
 المسائل وغاياتها مع تادي الواجب
 بذلك فاعرفه **قوله** واما الاعتقاد في
 المساق يدل على ان الاخير من الادل
 لهما في البصيرة بل فائدة ثما امر آخر وقد
 صرح في حاشية المطالع بخلافه ولكن
 التوفيق كحل كلامه مهننا على التفاني
 وبيان جهة افاده البصيرة في الاخير

لقد بينا في حاشية المطالع
 ان البصيرة هي العلم
 بالحقائق والافعال
 والاشياء والاعمال
 والاعمال والاشياء

لحفاها **قوله** فاعرفه عتبا اما عرفا او
 في لفظه كما مر في قوله لكان طلبه **قوله**
 وليزاد ما يمكن جعله فائدة اخرى وجعله
 اشارة الى التحرز عن العبث في لفظه
 لانه ملزومه والاول النسب بالعبارة
قوله لجواز ان يكون رسمه بشي آخر
 دون غايته لا يخفى ان الغرض وجهه
 على هذا الرسم الخاص فلا يناسبه ذلك
 ويمكن توجيهه بان مقصوده ان بيان
 الحاجة متعنا ابتداء واستلزم للرسم
 والرسم ليس بمتعنا ابتداء وكذلك
 لا يستلزمه فتقديم الاول اولى
 لكونه بمنزلة الاصل المتعنا المعين

للمرسوم والمحصل له فافهم **قول** قلت الفائدة
 في ذلك البنية ان **حمل** على ان السؤال عن
 فائدة تاخر التعريف عن التبيين وفائدة
 العدول الى تعريف المرادف مع انه تعريف عام
 فالبنية الاول جواب للاول والثاني كذا عموما
 يتم الجواب فلو بدل الواو باو في قوله والبنية
 لكان اطهر المقصود وغير محاج الى التوضيح
 مثل الحمل على منع الخلودون للمع او جعل غيره
 او جعل قوله ذلك **شارة** الى كل واحد من
 العدول والتاخير وان **حمل** على ان السؤال
 عن فائدة هذا الوضع المعين اعني تبيين
 تقسيم العلم وتوسيط تعريف المرادف بين
 القسمين مع انه تعريف بعينه فكما لا فائدة

هذا هو المقصود من
 التعريف المرادف
 وهو تعريف عام
 لا يميز بين
 القسمين

هذا هو المقصود من
 التعريف المرادف
 وهو تعريف عام
 لا يميز بين
 القسمين

في توسيط تعريفه فكذلك نفع ان لا يكون
 قاعدة في توسيط تعريف مرادفه **البنية**
 جواب سواء كان العلم معلوما بهذا التفسير
 او بوجه آخر والبنية كذا جواب على تقدير
 ان يكون معلوما بذلك التفسير **وج**
 نظهر وجه او من غير تكلف فان قلت
 البنية ان حاصلان على تقدير تاخير
 المصور عن القسمين فلا مدخل فيه
 للتوسيط قلت المناسب ان تبادل
 لا يفسر اللفظ المبهم في اول ما ذكره فافهم
قول قلت الحال على ما ذكرت قد يقال
 ليس الحال على ما ذكر لان قسم العلم الى
 تصور فقط وصور معه حكم يدل على ان

معنى التصور امر مشترك بين القسمين
فندل على شموله الصدق واما المرادونه
فلا بل كتحمل المساواه والاعمه بل الاختصه
بحسب المفهوم مع المساواه في الصدق و
ربما يجاب بانه لما قسم العلم الى تصور موحه حكم
ولاي تصور ليس معه حكم وعلم ان كمال ما
كل قسم انما امتاز عن كمال ما به الا حكام
وعدمه علم منه ان كمال المشترك بينهما هو
التصور ومعلوم ان العلم تمام المشترك
بينهما فيكونان مرادفين ضروره امتناع
اجتماع كمالى المشترك على معنيين ولا يخفى
على من له ادنى مسكه ما يلوح عليه لان
العلم بان كمال ما عهه كل قسم انما امتاز

عن الاخر بالحكم وعدمه مم وكو سلم فالعلم
بان التصور كمال المشترك بينهما مم لجواز
كونه شيئا اخر اخص منه ولو سلم فالعلم
بان العلم كمال المشترك بينهما مم وكو سلم
انه عجب من او اسط الطلاب
فضلا من فاضل بل الحق على ما ياتك
وهو كحق الحق ويهتدى السبيل اعلم
ان المقسم قسم المنخص بالمشترك فالمقسم
هو المشترك المضموم الى المنخص والقسم
هو المشترك المقيد ووجه فنقول التقسيم
ندل على الترادف اذ لو كانا متساويين
او اعم او خص لفاير افلم يكن المنخص
مضموما الى العلم فنسحق العلم بلا افتام و

القسمان بلا مقسم **فان قلت** لم لا يجوز ان
 يكون المراد بالتصور عهنا هو العلم وان
 كان متساويا له لامراد فالتعبير باحد
 المتساويين عن الاخر بعلاقة التلوا
 فلا يلزم المرادف لقيام هذا الاشتغال
قلت ذلك في غاية البعد ولا يضر بمقتضى
 اذ ليس المراد انه يدل دلالة قطعية
 لا يتطرق اليها احتمال بل الطينة على ما
 هو شأن دلالة الالفاظ فان التعريف
 ايضا لا يدل دلالة قطعية **قول** ولهذا
 السبب فايده **سظهر** عن قريب في
 الجواب عن الاعتراض على التقسيم المشهور
ومن العجائب ما قيل من جواز استغناء

هذا هو
 المقصود
 من قوله
 سظهر

اللفظ

اللفظ المشكك في التعريف بل ليس بحجب
قول ما خردراك مفهوم الكاتب
 كحق ذلك استدعي تمهيد مقدمة بها
 ان الحكم في القضية الحملية الموجبة بما هو باق
 الموضوع بالحمول وهذا وان كان متلوا
 لا كاد المحمول بالموضوع ايضا لكنه غير
 له بحسب المفهوم فالموضوع هو ما حكم
 با تحاده بامر آخر وذلك الامر هو المحمول
 سواء قدم او اخر فيرشدك ملاحظه
 قولك زيد قائم است وقائم است زيد
 فان الموضوع في كلتا الصوتين هو زيد
 لا انك حكمت با كاد زيد بالقائم ولو اردت
 ان تجعل القائم موضوعا قلت قائم زيد

است او زيدا است قائم فالفوق بين
الموضوع والحمول ليس بجزء التقدير
والتأخر في الملاحظة بل بانه وضع
حكم بوجوده شيئا آخر اياي اتحاده معه
نعم لو كان الحكم في الجملة بين الموضوع و
الحمول من غير بعض المحدد والمتحد معه
لم يتصور الفرق بينهما الا بالتقدير والتأخر
ولو كان كذلك لم يكن بين القصة وعكسها
فرق بحسب المعنى كما ان المنفصلة
العنادية لما كان معناها المعاندة بين
الجزئين لم تعتبر لها عكس ولا فرق
بينها وبين عكسها الا بحسب وضع الطرفين
وترتيبهما فافهم **قوله** وكذلك من ظن

انها

^{بهيته} وقوع النسبة وتوهم عدم وقوعها
بحث وبيان الغرض ببيان مغايرة
ادراك النسبة للحكم المطلوب بمعنى انه ادراك
زايد على الحكم الاجبائي في الايجاب السلب
في السلب وصورة الوهم لا تدل عليه
بل تدل على مغايرته لكل من الحكمين
بخصوصه ولا يلزم منه مغايرته للحكم
المطو وذلك امر ظاهر لا يذهب الوهم
الي خلافة ظهور ان الايجاب يحلف
عن ادراك النسبة صورة السلب
السلب في صورة الايجاب فلا حاجة
الي البيان وعلى التنزيل فلا وجه لخصص
بيان بصوره الوهم **وقيل** الكلام ان

الغرض البنية على ان ههنا ادراكا آخر
 متوسطا بين ادراك الطرفين الادراك
 المسمى بالحكم وذلك انما نظره على الظهور
 في صورة الشك والوهم لان النفس قد
 ادركت فيها امرين غير اللطيفين ضرورة
 انه بعد ادراك الطرفين ليس شاك ولا
 متوهم كما لم يحصل له ذلك الادراك الثابت
 وهي في هذا الحال يجوز كلاما من طرفي الحكم
 امام ترجيع او بدونه فيظهر ان ههنا
 ادراك امر آخر هو مورد الحكم دون صورة
 الجزم اذ ليس هناك بجويز الطرفين
 فلا يظهر فيها الادراك المتوسطا ظهورا تاما
 فربما يقال ليس بعد تصور الطرفين الادراك

البسيط

البسيط المسمى بالحكم لا يقال بالحكم ادراك
 وقوع النسبة او لا وقوعها فيتوقف على
 ادراك النسبة لان هذا النفس موقوف
 على ثبوت المغامرة ثم ان هذا تنبيه فلا يرد
 لا يلزم من ثبوت في الصورتين ثبوت في الجمع
 هذا واعلم ان اثبات هذا الادراك
 في المصدق من مخترعات المتأخرين و
 اما القدماء فلا يثبتون فتايل واستقيم
 فانه ويطايره من خواص هذا التعلق
 شديده من يعمق في مطاوي العوالم
 من اولى التحقيق فليس عندكم بعد
 تصور الطرفين الادراك النسبة التامة
 الجزية على وجه الادعاء في صورة الشك

لم يدرك تلك النسبة بهذا الوجه بل بصورت
فما هو متصور في صورة الشك هو من غير
في التصديق فالقول بين التصور والتصديق
بحسب النوع كما شهد به الوجدان والتصور
أمر لا يخفى فيه سعلق بكل شيء واما التصديق
فلا سعلق الا بالنسبة التامة الجزئية و
من هذا يعلم ان ما ذكره في تعريف التصديق
من انه ادراك وقوع النسبة اولاً وثانياً
غير سديد والا ولي ان يقال هو لا ذماً
بوقوع النسبة اولاً وثانياً فما مل **قوله**
توهموا ان الحكم فعل من افعال النفس لا يقال
فكيف يصفونه بالبداهة والكسب و
الافعال لا يصف بها لان عدم التصديق

الافعال

الافعال بها مطلقاً ثم عندهم اذ لا مانع
من ان يخطأ احد على ان بعض الافعال
النفسانية كسبى لكونه مسبوبة بسبب
المعلومات متوقفاً عليه وبعضها
بدیهى لعدم توقفه عليه **قوله** بناء على
ان الالفاظ التي تعتبر بها عن الحكم
هذا البناء لا يخفى عن بعد اذ لو كان
منشأً و هو مهم كونه تلك الالفاظ
بحسب معانيها الاصطلاحية متعدياً
فالعلم والتصور ايضا كذلك مع انهم لم
يؤمنوا كونها فعلاً ومثل ذلك بعد
عن العقلاء فضلاً عن الفضلاء و
لو كان منشأً الوهم كونها بحسب

معانيها اللغوية دالة على هو من مقوله
الفعل وذلك بعد اذ بناه الاحكام على
اللغوية الانماض عن المعاني الاصطلاحية
بعيد جدا عن العلم والظاهر منشأ
وهمهم اهم وجدوا في التصديق اثر
زايدا على اثر التصور هو المبدأ النفس
واعترافها فحسبوا ان ذلك الامر الزايد
هو فعل صادر عن النفس حتى يكون
التصور الساذج المتعلق بالنسبة ظاهرا
عن هذا الفعل وهذا الفعل امر زايد
منضم اليه والتحقيق انه ليس هناك
الا ادراك مخصوص يستتبع اثار مخصوص
لخصوص عهية وليس للنفس ههنا فعل

بل قبول كيف لا والاثار المذكورة من
جنس الانقياد والقبول لا ترجع
الى فعل اصلا كما يشهد به الوجدان الصحيح
قوله اما ان يكون ادراكا لان النسبة
واقعه الاولى ان يقال ما اذعان
لان النسبة كما سبق المسئلة **قوله**
واذا اردت تقسيمه على مذهب الامام
قد يورد عليه ان الامام جعل الحكم فعلا
فلا يصح هذا التقسيم على مذهبه
يجاب بان المراد انه على مذهب الامام
في تركيب التصديق من الاربعة لا في
تمام مذهبه **قوله** وان كان عبارة عن
الجموع المركب لا يخفى ان من ذهب

الى ان الحكم فعل لا يمكنه قسم العلم ^{النصور} الى التصور
والتصديق بل انما يقسم العلم الى التصور
المقارن للحكم والغمر المعارن له ومن ذهب
مع ذلك الى مذهب الامام في تركب
المصدق لا بد ان يفعل كما فعله المص
من قسمه الى التصورين ^{لعل} جعل المصدق
عبارة عن مجموع القسمين ^{لكن} مع كفاية
ان المص مع الامام في تركب التصديق
وكون الحكم فعلا ^{واما} ادعاء المحسني
من بطلان عدم كون التصديق قسما
من العلم بل من احد قسميه ^{مما} اقره
له ثم عندهم بل هو صريح مذهبهم فظهر
انطباق كلام المص على مذهب الامام

واما

واما النقض بصور الست فيمكن ان مراده
بالجوع مجموع التصورات المعروضة
لحكم ابتداء او بواسطة مع الحكم او
جميع الصور الحاصلة مع الحكم ^{او} ان
مراده بالقسمين جميع التصورات
التي يصاحبها الحكم ^و بالجمع مجموع
القسمين الثاني والحكم وهذا وان كان
فيه تكلف لكنه لا يبعد كل البعد ^{قوله}
فمن سيج على كلام المص ^{ظاهر} عبارة
المص ان التصور فقط هو المقيد بعد
الحكم كلف لا وقد اعترف بانه لو حمل على
الاول لزم ان يكون فقط لغوا واذا
اريد المقيد لم سيج السؤال المبي على قسم

القوم اذ مداره على انه يلزم عدم اعتبار
التصور في التصديق ولا يلزم ذلك على
تقسيم المصنوع نعم يلزم عدم اعتبار
التصور فقط في التصديق مع انه
ان المعبر به هو التصور فقط وهذا هو
غير متجه على عبارة القوم كما لا يخفى
فانه لا يندفع بالجواب المذكور بل يرد على
الجواب المذكور فالاولى ان يحل الجواب
على دفع الاعتراض عن التفسير المشهور
وحاصل كلامه ان هذا الاعتراض لا
يجه على تقسيم المصنوع ويجه على تقسيم القوم
قوله ولنزم ايضا ان يكون قوله فقط
لغوافية مناقشة لانه يحل ان يكون له

الاطلاق ودفع توهم ارادة فرد منه
كما في قولك الان لا من حيث هو
والما به لا بشرط شئ فانه ليس شئ
منهما لغوا لا فادته دفع ذلك التوهم
والجواب ان الذهن لا ينساق في
مقام التفسير الا الى المطلق فلا حاجة
الى دفع ذلك التوهم ولذلك لم يشأ
فيما بين القوم بيان الاطلاق في ذكر
الاول **قوله** انما يظهر من كلامهم
قيل لا فرق بين الكلامين من حيث
ان كل المعنيين في كل منهما معلوم
اللفظ والآخر من الخارج بل كلام المصنوع
اظهر في الاشتراك لان اطلاق التصور

على المعنى الافضل **شعر** والاولى ان
يقال في وجه الانسبية انه لا مدخل للاشتراك
في دفعه من بقسم المص بل هو دفعه عنه
بان اللازم عدم اعتبار التصور قطعي
المصدق لا التصور مطلقا سواء كان
لفظ التصور **شعر** كما اولا **واحد** كلام المحشي
مشعر ذلك حيث قال وبهذا الاشتراك
يندفع الاعتراضان **قوله** لان الحكم لم
يعرض له بهذا **شعر** بان معنى عدم
عدم عروضه وجيرتفع السؤال عن صله
اذ لا يتوهم المناقضة عن الحكم وعدم
اصلا ولا بعد ان متنا قضيتين قطعنا
لو اريد بعدم الحكم سلب الحكم حتى يكون معنى

المصور

التصور فقط هو المصور الذي ليس
حكم لوجه السؤال بنا ، على ان الحكم سلبه
فما بعد ان متنا قضيتين ظاهر كما ذكر المحشي
في غير هذا الموضع ويكون الجواب ما ذكره
واعلم انه لو كان معنى عدم الحكم عدم
مقارنته مطلقا لم يسم الجواب كذلك اورد
قد سري اذ لم يلزم ح ان يكون الحكم
مشروطا بتصورا لا يقارنه والتقدير
على راي الامام مركبا من الحكم وتصورا لا
يقارنه هدف بل لا يكون الجواب ان شرط
الحكم هو ذات التصور المقان له وصف
المقارنه خارج عنه لئلا يلزم الدور
التصدق على راي الامام كعب من

التصورات المقارنة **لكم قول ان** ر
وهو الذي لا يتوقف حصوله على نظر
فيه بحث لان جميع العلم يحصل لصاحب
القوة القدسية بلا نظر كما هو جوابه
واذا امكن حصوله بلا نظر لم يصدق عليه
انه يتوقف على النظر فيلزم ان لا يكون شيء
من العلوم **نظريا** والجواب ان البداية
والنظرية مختلفان بحسب الاشياء ص بل
بحسب اوقات شخص واحد وملك العلماء
وان لم يتوقف عليه بالنسبة الى صاحب
القوة القدسية فيكون بديهية له يتوقف
بالنسبة الى فاقد ملك القوة فيكون نظرية
بالقياس اليه فان قلت فاما من شخص

الا ويمكن وجود القوة القدسية له فلا
يتوقف على النظر بالنسبة اليه لا يمكن
حصوله بدون **قلت** المقدمة ممنوعة
وليس سلم وذلك العلم بالنسبة لا الفاعل
شبه الفاعل متوقف على النظر فيكون
نظره بالنسبة اليه وان كان بديهية
الى ذاته ويلزم من هذا ان يكون النظر
التي في غاية الخفاء بديهية بالنظر لا الذا
كل فرد من افراد الانس ولا عا
والاسهل في الجواب ان يقال البديهية
والكسبية صفتان للعلم بالذات
للمعلوم بالعرض والعلم الحاصل بالنظر
موقوف على النظر وهو مغاير للعلم الحاصل

بدونه بالشخص فليس علم واحد بالشخص
يمكن حصوله بارة بالنظر واخرى بغيره
النقص ومجرد المنع لا يكفي الناقض كما
لا يخفى بل عليه اثبات ان العلم الشخصي
يمكن حصوله بالنظر وبدونه دون ذلك
خطا القماد ولو قتل النظرى ما حصل
بالفكر والبدهى بدونه لم يتوجه السؤال
قول فلا اشكال في تعريف البدهى
والنظرى من التصور **اقول** بل فده ايضا
اشكال لان الامور النسبية التى لا
يعقل الا بعد تعقل اطرافها كالنسبة
الحكمة التى يثبتونها فدلون غير محتاج
للا نظر والافان محتاجة اليه فان قلت

على

يمكن الزام كون ملك الامور نظرية ولا
يلزم منه انعدام شئ من القواعد كجلا في
المصدقات المذكورة فانه لو الزم نظريتها
يلزم ان يكون التصديق مكتسبا
العول الشارح وهو خلاف قاعدتهم
قلت يلزم من الاول ايضا ان يكون
النظرى مكتسبا من غير حده ورسمه
بل من حد اطرافه ورسمه وذلك ايضا
خلاف قاعدتهم **قول** واذا جعل التصديق
عبارة عن المجموع كما هو مذهب الامام
قوى هذا الاشكال قد يقال الاشكال
على مذهب الامام اذ التصورات كلها
بدهىية عند **وانت** خبير غرض الحق

قد سئمت ان اذ جعل التصديق عبئا
 عن المجموع كما هو مذهب الامام لعنوا الاشكال
 ولا يلزم من ذلك ان يقوى الاشكال
 على الامام في صل كلامه انه لو اخذ بما ذهب
 اليه الامام في تركيب التصديقي فقد قو
 الاشكال على الامام ايضا على انه
 يمكن ان يقال يقوى الاشكال على الامام
 لبطلان ما زعمه من بدايته التصور
 فاذا لزم بما ذهب اليه قو الاشكال
 عليه ايضا **قوله** ليس جميع التصورات
 بديهيا والاما احتجنا الى نظرية تحت
 لان معنى البديهي مالا يحتاج الى نظر
 فيجد المقدم والتالي والجواب المعتمدين

البديهي

البديهي عدم احتياج التصورات
 وفي التالي عدم احتياجنا فيه وبما ان
 كانا متلازمين لكنهما متغايران قال
 الاول عبارة عن توقف حصول البصيرة
 والثاني عبارة عن توقف تحصيلنا اياه عليه
قوله قال بعض الافاضل في توجيه هذا
 هذا التقسيم حاصله انه اطلق الجهل وارا
 الفرد الكامل اعني المحجوب الى النظر بناء
 على ادعاء ان غير المحجوب ليس بهلا
 ولم يرد ان هذا القدر اعني المحجوب مقدر
 يهنا او منوي ليه وعليه المقدر
 لمعنى المذكور ولا يحسن كآيته ولعل لاهل
 هذه الدقيقة قال فليتأمل **قوله** ولا

تم تم والافلافة نظرا لان الدليل تم
على تقدير انفا، اكتب التصور من
التصديق وبالعكس سواء كان محتجا
اولا اذ على تقدير انفا، يكون حصول
التصورات والتصديقات بطريق الدور
او التدرج فظعا واعلم انه لم يتم برهان على
امتناع اكتب التصور من التصديق
وبالعكس وان لم يطلع على ذلك الاكتب
قال الشيخ في الشفاء في اول فصل موهوم
المنطق ليس كل من ينقل الذهب من
معنى واحد مفرد الى تصديق شي فان
ذلك المعنى ليس حله وجوده وعد
حكما واحدا في انتفاع لك التصديق فانه

لان

كان التصديق يقع سواء كان فرض المعنى
موجودا او معدوما فليس للمعنى
محتمل في انتفاع التصديق بوجه لا موهوم
التصديق هو علم التصديق وليس كونه
ان يكون شي على شي في حالتي عدمه وجوده
فلا يقع بالمفركفاة من غير كسيل وجوده
او عدمه في ذاته او في حاله فلا يكون موهوما
الى التصديق بغير شي اذا قرنت بالمعنى وجودا
او معدوما فقد اصيف اليه معنى اخر او اما التصديق
فانه كثر ما يقع بمعنى مفرد وذلك كما يستفهم
لك في موضوعه في قلل من الاشياء ومع
ذلك فهو في اكثر الامر ناقص ردي بل الموهوم
للتصور في اكثر الاشياء ومعان موهوم

اقول فيه بحث اما اول افلاان هذا الدليل
منقوض بان فائدة المفرد التصور اذ يجري
فيه ما ذكره بعينه من انه ليس حكم وجود
هذا الفرد وعدمه واقعا حدا في ايقاع
التصور اذ لو كان التصور يقع سواء كان المفرد
موجودا او معدوما فليس له مدخل في
ايقاع التصور لان موقع التصور على
التصور وليس يجوز كون شي على شي
في حال عدمه ووجوده فلا يقع بالمفرد
كفاية من غير تحصيل وجوده او عدمه
ذاته او حاله فلا يكون المفرد موديا الي
التصور من غير اقرار معنى اخر به مع انه
بان التصور كثر ما يقع بمعنى مفرد واما ثانيا

فلانا

فلانا نقول هذا المعنى بحسب وجوده في
الذهن بوقع التصديق وليس وجوده في
الذهن امر معلوما منضمما اليه حتى يلزم
تركبه كما ان المفرد الموقوع للتصور بل المركب
الموقع له ايضا بحسب وجوده في الذهن فيفيد
التصور وليس وجوده في الذهن امرا
معلوما منضمما فلا يلزم تركيب الموقوع للتصور
ولا ان يكون شي على شي في حاله عدمه
ووجوده واعلم انه ليس عرض الشئ ههنا
اقامه الدليل على امتناع انساب التصديق
من التصور فان المفرد اخض من التصور
بل غرضه اثبات انه لا بد في كاسب التصديق
من السالف كلها وفي كاسب التصور اكثر

المواد ويرد عليه ذكرنا **قوله** على ان
البيان في الصورات يسم **قوله** في البيا
في التصديقات ايضا يسم بدون ذلك
لان الكتاب المصدق من الصور على
تقدير جواز موقوف على المصدق بالمتنا
من تلك الصور والمصدق المظاهر
ان الكتاب مطلقا انما يكون من مبادي
مناسبة ولا بد من العلم بالمناسبة لنتهي
الحركة الاولى ويتصور الترتيب الاختياري
لحصول المطا اذ لو لم يعلم ان تلك المبادي هي
للمط لم ينقطع الحركة الاولى عند ما ولم يكن
ترتيبها لاجل حصوله وفيه بحث لاننا لا
ان نقطاع الحركة والترتيب يتوقف على

بالمكان

بالمناسبة لجواز ان ينهي الحركة لا معلوما
يشك في انها مناسبة للمط ويكون مناسبة
في الواقع فترتيبها للامتحان فيحصل المط كما
ان فاقد الماء قد يشك في وجود الماء في
موضع فيسعى في ذلك الموضع ويصل الى
الماء **قوله** لا يقال لا يدخل هذا في تعريف الفكر
لان هذا الترتيب ليس لاجل التاد
الى المجهول لانه ما لم يعلم ترتيب غايته
على فعل لا يكون الفعل لاجل تلك الغاية
بل يكون لامر اخر معلوم الترتيب عليه كالمبادي
مثلا او استفرغ الجهد لدفع اضطراب
النفس وحصل الطماننة لكنه قد يؤدي
امر اخر كالماء في المثال المذكور وذلك الامر

كلاماً ليس عليه غائية لذلك الفعل ولا
كان فاعله له لا ما نقول ما ذكرتم من انه
يعتبر في العلة الغائية كونها معلوم السبب
حق اذ لا صور انبعاث النفس مجرد
الشك لتساوي طرفه فلا تخرج احدهما
بالباعثية والعلل الغائية في المثال المذكور
وما تشبهه بالحقيقة هو امر معلوم السبب
كما ذكرتم وان قيل في العرف ان هذا المسح
لاجل الماء مثلاً لكن لو اعتبر في الفكر كون
التأدي عليه غائية بهذا الوجه لزم ان
يخرج مثل هذه الصورة عن الفكر مع انه لا
سبيل الى ادراجها في شيء من اقسام الوجود
هف فلا بد ان يرد بما ذكر في تعريف الفكر

كون

كون التأدي عليه غائية له بحسب العرف
ليشمل مثل هذه الصورة **وح** يتم ما ذكره
قول الثالث **رح** الدور توقف الشيء على
يتوقف عليه قوله بمرتبة متعلق بقوله
سوقف والمراد من التوقف الاول ان
التوقف بمرتبة لانه المتبادر عند الاطلاق
فيكون المعنى الدور هو توقف الشيء بمرتبة
على ما يتوقف عليه اما بمرتبته او بمراتبه فكون
الدور المصحح توقف الشيء بمرتبته على ما
يتوقف عليه بمرتبته والمضمر توقف الشيء
بمرتبته على ما يتوقف عليه بمراتبه يقال
اذ اوقف **آ** على **ب** و **ب** على **ج** و **ج** على **د**
فان اعتبرنا توقف **آ** على **ب** بمرتبته وتوقف

ب على ا بمرتبة كان دورا مضمرا بناء
على هذا التعريف لانه توقف الشيء اعني
بمرتبة على ما سوف عليه بمرتبة اعني ب
واما اذا اعتبرنا توقف اعلى ج بمرتبة و
توقف ج على ا بمرتبة لم يدخل في تعريف
الدور المضمرا لانه توقف الشيء بمرتبة على
ما سوف عليه بمرتبة فلا يكون توقف الدور
المضمرا مانعا لانا نقول ليس من نفسه
الاسسلة واحد من الوقف يصدر عليها
باعتبار انها توقف بمرتبة على ما يتوقف عليه
بمرتبة وباعتبار اخر انها توقف بمرتبة
على ما سوف عليه بمرتبة فليس هناك
فردان من الدور المضمرا بل فرد واحد

وهو داخل في التعريف فافهم وقد جعل
من باب العالم على معمول واحد وفيه
انه يصير المعنى توقف الشيء اما بمرتبة
على ما يتوقف عليه بمرتبة او بمرتبة على ما سوف
عليه بمرتبة فتخرج التوقف بمرتبة على
توقف عليه بمرتبة وبالعكس لعدم
دخولهما في شيء من شيء التردد ضروري
ان في الشق الاول كلا التوقيفين بمرتبة
وفي الشق الثاني بمرتبة فاحسن تدبره
قول التي تقع فيها الحركات الفكرية صرح
القوم بان الفكر حركة النفس المعقولة
لا من قسائل الحركة في الكيفيات النفسانية
وفيه بحث اذ لا بد من الحركة من كون الشيء

بحيث يفيض فيه في كل آن فرد من المقوله
 التي فيها الحركة لا يكون ذلك الفرد في الالف
 السابق ولا في الالف اللاحق والآن
 التي يمكن فرضها في الزمان غير واقعة عند
 حد عند هم فكذا الافراد المفروضة غير واقع
 ومعلوم انه ليس في صورة الفكر الا
 محصورة لا سيما في الرجوع من المبادي
 الى المطالب فانه ليس هناك الا العلم
 والفصل مثلا والصغير والكبير فلا
 تتصور كون النفس في كل آن يتصف بفرد
 من العلم لا يكون قبله ولا بعده لا يتصل
 النفس اذا لاحظت للجنس مثلا
 اليها فانما ينتقل منه الى الفصل مثلا باللفظ

لأن

لأننا نقول قد صرحوا بان الالفات فعل
 من فعال النفس وقد صرحوا بان لا
 حركة الا في مقوله الكم والكيف والابن
 الوضع فلا يكون في الالفات حركة
 لكن سلم فلا يصح ما ذكره ومن الفكر
 حركة كيفية هذا ولو قيل بان اختلاف
 مراتب الالفات تستلزم اختلاف
 الصور في الشدة والضعف فلكل نفس كل
 مرتبة من مراتب الالفات صورة في مرتبة
 من الشدة والضعف في الالف في الشدة
 والضعف للصورة السابقة واللاحقة
 فكون لها حركة في الصور لم يبعد قوله
 مجمل اي بالقوة هذا التفسير صحيح

المتناهيته نظرية على ذلك المقدير حصول
ذلك الوجه موقوف على صرف الزمان
من الانزل الى الحد المعين في الكثرة
ثم من ذلك الحد من الزمان لا يمكن
اكتساب كنهه لانه زمان متناه من
جانب المبدأ فلا يمكن حصول كنهه وقد
فرصناه حاصله ههنا وهذا يجري
في كل كنه بفرض حصوله فلا يمكن حصول
شيء بكنهه واذا لم يحصل شيء من الاشياء
بكنهه لم يحصل شيء من الاشياء بوجه
لان كل وجه كنه لشيء كما سبق وقد
قول ولما كانت التصورات البصرية
امورا موجودة قد يناقش فيها بانه

اريد ان البصيرة والتصورات
في الخارج قد يناقش فيها بانه لا يريد
ان البصيرة والتصورات امور موجودة
في الخارج فهو مقيم كيف لا والتحقق عند
ان العلم هو الماهية الموجودة في الذهن
وان اريد انهما موجوده في الذهن فريد
المعدوم ايضا كذلك وانت خبير
الظاهر ان الحشيش قد **س** بنى الكلام
على ما هو المشهور فيما بين القوم من عدم
العلوم من الكيفيات النفسانية
الموجودة في الخارج **واما** تحقيق الحال
فهو موكول الى موضعه على انه يمكن ان يقال
المراد من كونها موجودة وجودها في الذهن

فان البداهة والنظريه من العوارض ^{منه} التي
فكل في الاتصاف باحد هما الوجود ^{منه} الذي
وزيد المعدوم وان كان موجودا في
الذي من الاستصاف بالكتابة وعدوها
لانها من العوارض الخارجية والاتصاف
بها يستدعي الوجود الخارجي **قوله**
فان النظري بمعنى الابدهي وانت تعلم
ان من النظري ما يحتاج الى نظر والبدهي
ما لا يحتاج الى نظر فكان ينبغي ان يقول
البدهي بمعنى اللا نظري لكنه لم يح
في العبارة لتلازمها **قوله** بخلاف
التصور فان الكتابة بها يعني ان ي
اكثر بها يحتاج الى انظار دقيقه

لا

لا يناسب المبتدى ولا بد من ضم
ما ذكرنا حتى يتم المقرب ^{منه} وكانه المعنى عنه
بما ذكره من جريان الشبهه وذات
الامام الى خلافه فان ذلك يشوب اتفاقا
الى البحث المشبع اشعارا **قوله**
والمادة الصورة انما يكونان للاجسام
صرح في حاشية التجريد بان العلة المادية
والصورة لا يختصان بالاجسام و
وجه التوفيق ان المادة الصورة مختصا
دون العلة المادية والصورة اذا مراد
بها جزء يكون المعلول معه بالقوة وجزء
يكون المعلول معه بالفعل فمعنى كلامه ان
مهما اطلاق الصورة على تلك الهيئة

كما وقع صريحا في عبارة الشارح واطلاق
المادة على الامور المعلومه كما يتفاد
من عبارته لان الهيئه اذا كانت صورة
تكون الامور المعلومه مادة على سبيل
التشبيه لان اطلاق العلة المادية والصورة
عليهما كذلك وبما ذكرنا سندفع المناقاة
من با ذكره به هنا اول الامر ان كل مركب
صادر عن فاعل مختار لا بد له من علة
مادية وصورية فانه شاي للوض
المركب الصادر عن المختار
فانهم كنت حكمه مولانا
جلال الدين دوانق الله
بعون الله وتوفيقه

بسم الله الرحمن الرحيم ويستعين

محمدك على اربع اركانك واشباكك وروايع انفاك
وافصالك با واجب الوجود و بافيض للوجود وشكك
مدايا مدابتك واحسانك ومزايا عنيتك وغفرانك
باميداء كل موجود ونصرت على نيك وعلم الاله والحقا به
المصطفين من عبادك وبعد فلما ورد الاله الشريف
واجب الاطاعة ولازم الامتثال بحسب الكفاية
على بعض الاخوان لاجل الامتحان الذي بكرم الرجل
او بهان بان يجبلوا قدرا انتظاهم في بعض الصناعات
واشبات للثناء من شرف المواقف للفاضل الشريف
شكر الله مساعيته واتاه في عقبان مباغية بادروا
الى الامتثال بالمانور وبزلوا المجهود وصرفوا المبسوط
فقال قلبه ان انظر في ذلك البحث على سبيل الشرع
مع مشتت الاحوال والنوزع فاختلست من
تلك الايام فرصة ونظرت في البحث نظرة ثم حرت

المبعوث بارسالك محمد
المختصون بنهاية اجلالك

حرت مالا لبا بالي الفاتر مع كلال الفكر وفتور الافر
ومع ما بي من قدر البضاة وورجل في مضى هذه الصنا
فاجبت ان اعرض نتائج افكاري على المولى الاسناد
العلامه هو لجله الفها اسوة المدققين قدوة المحققين
افضل المتأخرين واكمل المنجزين ومو الذي حاز قصبت
السبع في مضار الافاضل وغفر عن العدو وجوه
ارباب الفضائل في فضاء شهب تلوح وطبع
سما على قطب المعلام دارا لنظرة في المشكلات
مصيبة بالحاكي خازن المشرق في خازن اذ هو في العلوم كالبحر
الزاهر فباوى اليه كل سائل بل هو امام عصره حل
حل المشكلات فحتى ان يعرض عليه المسائل المعضلة
والمستول من حيا به للظن ان يجعله في معرض القبول
اذ هو غاية المنى ونهاية المامول وان معرفته بالقصور
ومعرفته بالبلود والفتور قال صاحب المواقف الاول
انه لا يمنع وجود صفة مسا والالزم عدم الاتصال
الاجزاء او ذهاب الزوايا الى غير النهاية اقوال
تغير الكلام الشارح بعبارة محيرة ان يقال ان الصفة

لا يمتنع في الجسم الذي له سطح مستو في ارتفاع وانخفاض و
 لا انضمام اجزاء من غير اتصال وانما وجود البتة او عدم
 الملاسة اما لوجود الزوايا ان يكون بعض اجزاء الجسم ثابتا و
 بعضا غائبا وان يكن كتحصيل الملاسة فيه بوضع الاجزاء الآخر
 في الزوايا والآن يلزم في باب الزوايا في الانقسام بالافضل
 الى غير النهاية وهو باطل واما لعدم الاتصال بين الاجزاء
 وعدم ايضا بطا واما لوجود المسام فيه اي الفجوة الثابتة
 وهذا وان منع وكون الجسم المفروض صفة مساء الا انه
 لا بد ان يكون بين كل ثقتين سطح متصل مستويا لا يلزم
 كون الجسم مركبا من اجزاء لا تجزى او ما عوفي حكما وهو
 باطل عندكم فسفل الكلام الى ذلك السطح فوجب المصير
 الى العقل بطوره مستوية هذا تقدير كلامه على وقوع
 مراده واما تقدير الشارح الفاضل به فهو مع ان فيه
 نوع فتور لا يخلو عن قصور في غير موضع كما استغف عليه
 انشاء الله تعالى **قال** فعدم ملاسة اما لعدم الاتصال
 بين الاجزاء في الحقيقة **اقول** يريد به انه لا يوجد الصنف
 ولا يمكن تثني ملاسة كما شعوبه ظاهر العبارة بل اراد

فان قيل ان الملاسة لا تتحقق الا في اجزاء متصلة
 فاجاب ان الملاسة لا تتحقق الا في اجزاء متصلة
 فاجاب ان الملاسة لا تتحقق الا في اجزاء متصلة
 فاجاب ان الملاسة لا تتحقق الا في اجزاء متصلة

فان قيل ان الملاسة لا تتحقق الا في اجزاء متصلة
 فاجاب ان الملاسة لا تتحقق الا في اجزاء متصلة
 فاجاب ان الملاسة لا تتحقق الا في اجزاء متصلة
 فاجاب ان الملاسة لا تتحقق الا في اجزاء متصلة

اراد انه تثني الملاسة لا تتحقق كون الاجزاء جسميا فان
 الملاسة عند علم عبارة عن استواء وضع اجزاء الجسم
 لا يكون بعضها مرتفعا وبعضا منخفضا واما ان يتصل بعض
 الاجزاء ببعض لم يتحقق للسمية فلا يتحقق الملاسة **قال**
 لا بد ان يكون بين كل متنفذين او بين متنفذين فقطاه
اقول مجرد ذلك ليس بكاف للمقصود الذي هو تثني
 صفة مساء اذ لا يجب ان يكون السطح الحاصل بين المتنفذين
 مستويا فالاولى ان ينقل الكلام الى ذلك السطح فتأمل
قال والالكائنات الصنفي عبارة عن اجزاء متفرقة متصلة
 فان قلت الظاهر ان اراد بتفرق الاجزاء كون كل منها
 بجنب الآخر من غير ارتباط او التصاق فيه فعليه
 انه لا يلزم من عدم تحقق السطح فيما بين كل متنفذين
 كون اجزاء الصنفي متفرقة متفصلة فانه يجوز ان يكون
 الثقب بحيث يكون ما بين كل ثقتين متصفا في جهة
 واحدة ويكون مع ذلك كل واحد من ما بين كل ثقتين
 متصلا بآخر كما يشهد به الفكر الثالث فلا ولي ان
 يقال والا ان لم يكن بين كل ثقتين سطح

اه متفلا لا آخر فلم يرد الاتصال لطبيعة

الصمد الان بنى له
 ببيت سلطان كوت المنيعة
 في سنة ١١٣٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١١٣٠ هـ

متصل بزم ان يكون بين الثقب اما اجزاء لا تجزى او ما
 في حكمه وذلك محال عندكم **قلت** لعدا ذلك لكن
 لا يخفى ان هذا مع ان خلاف الظا بانه قول وان بطا بلبيرة
 فتأمل واعلم انه اراد بقول او بين منفذين فقط
 انه لا حاجة لنا الى ادعاء تلك الكلية فان متعانا
 ثبت مجرد وجود السطح المتصل بين منفذين فقط ولا
 حاجة الى وجوده فيما بين كل منفذين ولم يرد ان ما لا يرد
 في الجسم في المتانة وجود السطح اما بين كل منفذين او بين
 منفذين فقط فانه ظاهر البطلان **قال** في الالف عدم مكانها
 لا قبل التدوير بين عدم الاتصال وبين وجود الزوايا على
 تقدير فرض تساوي وضع الاجزاء مما لا وجه لان وجود
 الزوايا لا جامع التساوي واجب بان فرض
 التساوي لا يستلزم كقعة في تقاسم ومعقول
 فان كانت ملاء ان كانت ملاء وتقسيم الامكان
 كذلك على الفرض **الحول** هذا الجواب مبني على ان يكون مكان
 الجسم عبارة عن ترتيب في وضع الاجزاء وليس كذلك فانه
 اذا اعتبر فيها قيد آخر وهو عدم الحكم على كل شيء قبيلنا

في هذا الموضع
 في سنة ١١٣٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١١٣٠ هـ

في هذا الموضع
 في سنة ١١٣٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١١٣٠ هـ

هذا والذي يفهم من كلام الامام الرازي في الاربعين كون
 المسام غير متجانس في مساوي الاجزاء حيث جعل وجود
 المسام مقابلا لاختلاف الاجزاء في الارتفاع والانخفاض
 ويدل عليه ايضا كون عدم اتصال الاجزاء متانها
 للملك كما صرح به الشارح والظاهر ان لغيره الاستواء
 وضع الاجزاء فتدبر **قال** فلا بد ان يكون بسبب
 سطوح صغار متصل ببعض ببعض لا على الاستقامة
 بل على الزوايا فلا بد من الانتهاء الى **الحال** لم يرد به انه على تقدير
 انضمام بعض السطوح الى بعض وبعض آخر الى ذلك البعض
 وبكذا لا على الاستقامة فلا بد ان ينتهي الى سطوح مستوية
 والا لكان ذلك السطح ايضا مركب من سطحين احدهما
 منضم الى الآخر لا على الاستقامة وتنتقل الكلام الى ذلك
 البعض فان كان مستويا فذاك والآذ ملت الزوايا
 الى غير النهاية ويدل عليه قول الشارح فلا بد من الاتساق
 الى سطوح صغار مستوية يجمع لفظ السطوح ولو كان
 المراد ما ذكرناه او لا لا ورده بلفظ المفرد ويدل عليه
 ايضا عبارة لباب الاربعين فانها يمكن ان يكون وجود

سطح مستو لان عدم استواء السطح اما لاختلاف اجزاء
 في الوضع وذلك لاجل سطوح صفارستوية والآذمت
 الزوايا الى غير النهاية واما لمصالح الحام في آخر ما ذكره
بذلك قال ولا بد من الانتهاء الى سطوح صفارستوية
 والآذمت الزوايا الى غير النهاية وتوحي الى قيل فيه
 كذا لانه لما يجوز ان ينتهي الى سطوح صفارستوية ولا
 ينتهي الى سطوح مستوية ولا بد من الزوايا الى غير النهاية
 وكان الشارع اعمدا على هذه الطريقة لهذا الاختلال
 واجيب عنه بان توجه كلام الامام بانه اراد بالمستوى
 مالا زاوية فيدبرية السابقة لا مبالا لاختلافها وبالا
 بالاستواء بهذا المعنى يحصل الخط ثم اعترض المجيب عنه
 واجيب بما اجاب واقول لا يخفى عليك ان هذا توجيهك
 فان الامام قال في الاربعين يمكن وجود سطح مستو لان
 عدم الاستواء في السطح **انما سبب** اختلاف اجزائه
 في الارتفاع والاختلاف في اسبب حصول الحام فيه
ولا شك انه اراد بالاستواء في المدعى معنى بناء الاختفاء
 اذ لو اراد به عدم الزاوية كما زعم هذا القائل لزم ان

بغير بعض
 لا يقتضيه
 الاستغناء
 من الزوايا
 المستوية
 لا بد من
 السطح
 صفارستوية

ان يكون الحام سببا لمصالح الزوايا وليس كذلك **فوجب**
 ان يكون المراد بالاستواء في قول ولا بد من الانتهاء
 الى سطوح صفارستوية عدم الاختفاء وبشهادة
 ايضا شهادة غير مدودة قول في آخر الكلام **فوجب**
 القول بسطوح مستوية اذ المقصود منه تفرع ثبوت
 سطح مستوي الذي هو المدعى على كل من التقديرين
 لثبت دعواه بقي مهناتين وعوان الامام لم يذكر
 في الاربعين كون عدم الاتصال بين الاجزاء سببا
 لعدم الاستواء مع انه سبب ايضا على ما ذكره غيره
 ولعل ذلك ايضا سبب عدوله الشارع عن تقرير
 الاربعين **قال** وجب ان يتبادر سا بنهما او ان يكون
 شئ منقش في مهنين من احديهما يظهر من الاخرى **انقول**
 لم يرد مصر الاثبات في مهنين فقط حتى يروى عليه

المنقش في مهنين سطح صويروا والفلاسفة لا يقولون به
 كونه في حكم الجوز الذي لا يجزى بل اراد انه اذا لم يكن
 النما من بين صفتين بنهما وجب ان يكون الامكان
 من كل منهما شئ من هذا متصلا في حد ذاته لا اجزاء

فيكون الحام سببا لمصالح الزوايا وليس كذلك فوجب ان يكون المراد بالاستواء في قول ولا بد من الانتهاء الى سطوح صفارستوية عدم الاختفاء وبشهادة ايضا شهادة غير مدودة قول في آخر الكلام فوجب القول بسطوح مستوية اذ المقصود منه تفرع ثبوت سطح مستوي الذي هو المدعى على كل من التقديرين لثبت دعواه بقي مهناتين وعوان الامام لم يذكر في الاربعين كون عدم الاتصال بين الاجزاء سببا لعدم الاستواء مع انه سبب ايضا على ما ذكره غيره ولعل ذلك ايضا سبب عدوله الشارع عن تقرير الاربعين قال وجب ان يتبادر سا بنهما او ان يكون شئ منقش في مهنين من احديهما يظهر من الاخرى انقول لم يرد مصر الاثبات في مهنين فقط حتى يروى عليه المنقش في مهنين سطح صويروا والفلاسفة لا يقولون به كونه في حكم الجوز الذي لا يجزى بل اراد انه اذا لم يكن النما من بين صفتين بنهما وجب ان يكون الامكان من كل منهما شئ من هذا متصلا في حد ذاته لا اجزاء

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

۱۳۳۱/۱۲/۱۵

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه

بخانه جبهه الزمان میان آینه برینه حضرت و دنیا
علی از فکر و آینه و سحر و سحر

والله اعلم
تقدم ذلك الصريح على حصول اللاحقة
تقدم ذلك لا تقدم ذلك فتكون قبل هذه الزمان
الذي قلنا ان اللاحقة حاصلة فيه ذلك بين
على ما قال الشارح ان اللاحقة حاصلة فيه ذلك بين
على حدوث اللاحقة حيث قال لا لا تقدم بل
اللاحقة وان كان آية كما لا يتقوله
لا كقول اللاحقة بل آية كما لا يتقوله
البعدية الذاتية ثم اننا ايضا بقضية قوله
ان قضية الذاتية ثم اننا ايضا بقضية قوله

اللامية ولا يوجد أن لم يحصل فيه اللامية لا بقا الكلامنا
في فكرة الهواء في زمان قبل ان حدوث اللامية فيلزم كذا
قطعا قبل حصول المسافة ولا يقدح فيه عدم تعيننا ذلك
الآن لانا نقول يكفي لنا ايضا عدم خلو كل جزء فرضنا
من اجزاء زمان لا كالمفروضه عن اللامية فتأمل
بقي منها شيء ولو انه يلزم في حدوث اللامية في جزء
مبهم من الزمان غير محصل ولا مقيّد ويندفع ذلك بالتأمل
الصادق **واعلم** لمثبتي الخلاء الزاماً على الكلام
بوجود آخره **وعلموا** ان الهواء حال مروره على الطرف
اما ان يكون في الوسط ايضا **وعلموا** ان الزمان منطوق
على الحد المنطوق على المسافة **والا** فيلزم للحدوث **الموجب**
من الشرح انه لم يلتفت الى هذا مع انه ذكره في طائفة
شرح حكمة العين اثناء تقرير دليل مثبت الخلاء حيث
قال انتقال الهواء من الجانب اما بدون الممر وعلى الطرف
اما ان يكون في الوسط ايضا **وموجب** الاستحالة **اولا**
يكون فيلزم للخلاء انتفاء هذا غاية ما يسر لي في هذا
المقام **نهاية** التوفيق في الكلام **والحمد لله المكني**

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
مبين في كلامه

بسم الله الرحمن الرحيم

احمدك يا من بنو نبتة حل جل المشكلات ، واصلي غلي
 الوفق لكشف كل المضلات ، وعلم آل الرافعين
 رايات الحق ، واعلام ، واصحابه الذين تعودوا اظهار
 الصواب واعلام ، وبعد فهد رسالة علمها
 في تحقيق موضع من شرع المواقف ، الذي صار معركه
 الاراء ، ودار على الاسن ونضاد من فيه الامواء
 كنت نظرت قبل من انظره اولى فيه ، وحررت بنوع
 الله لتحقيق الحق ما بعينه ، ثم بعد ذلك رجعت البصر فبين
 كرتين ، ونظرت في ذلك الموضع مرتين ، فكتبنا ما نيل
 مالا لبالي الفانر ، مع كلام العكر فتور الحاطر ، فياء
 كبد الدرس ، على علوم الغوايد حاوية ، ولجوم الزايد
 جامعه ، مع اعترافات على كلات بعض الفضلاء
 ان استقر عليها آراء اعظم العلماء ، وجعلناها كنفه
 لميل كل ذي قبل على الاستقامه ، والانصاف

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وارتفعت في عطف غني على كل من اخلافتك في
 بالبحر والاكشف لولا لا يخفى على من له منة
 في علمه البلاغة مستطاع

وتجنب عن الاعوجاج والاعتاف ، **ش** نامل
 كن فتاح عين بصيرة ، مجيلا جبال الفكر فيما افول ، تكن
 رايا للحق حقا ولم يكن عليك جبا بامنه قط جوار ، ولت
 ابرى نفس عن الخطاء والذل ، فان الاسن فلما جلوا
 عن الخطاء والذل ، واي كلام لا يتأت عليه الكلام ، كما
 كلام الله الملك العلام ، واحاديث الانبياء عليهم السلام
 وانا انشر في المقصود مستعينا بالملك المعبود ،
ق الفاضل العلام ، ولله الفناء السيد الشريف ،
 عامله الله بلطف اللطيف في شرعه للمواقف في بحث
 الصفة المساء في اثبات الخلا ، ملا يقال اذ ارفعنا
 الصفة حصل الامكانه الى ان آتته عندهم ولم ينم للكلو
 لان الماكة تدرجيه فيصير الالزام الانا نقول الامكانه
 وان كانت آتية كالمكانه الا اننا لا نحصل الا بعد الماكة
 كما ان الماكة حصلت في ان بعد الماكة وابتداء الماكة الموجبه
 للامكانه ان يوجد في الماكة فلا يوجب للامكانه الا في ان
 آخر ولا بد ان يكون بين الاثنين زمان في ذلك الزمان
 ينجر اليهم من الطرف الى الوسط فلا الزلم **اقول** تحقيق

تنزل من بني دعوى البرادة فقال لا جاب
 المنتهزم طاسوع في الخطبة احادنا الله
 وعلم من حال الخبير بفضل وطلقة

هذا المقام على وجهين من وجهين عند الاول ثم يندى زيادة بطلان
 الكلام وتوابعهم فالواحد كل حركتين متتبعين مختلفين
 كالوجه الصاعدة والهابطة مثلا زمان سكون وذلك
 لان الوصول الى الكثرين احسن المماسه اني فانه لو ارتفع في الزمان
 حتى نصف ذلك الزمان اما ان يحصل الوصول او لا فان
 لم يحصل لم يكن ما فرضناه زمان الوصول زمان الوصول
 وان حصل لم يكن حصوله في ذلك الزمان بل في نصفه كذا في
 المحاكمات **واقول** لا يخفى ان ما ذكره لا اختصاص بالوصول
 بل يجري في جميع الاشياء الزمانية ويتقضى ان لا يكون شيئا
 زمانيا اصلا ويرد عليه انه اراد بالوصول الوصول التام
 اخترنا انه لم يحصل في نصف الوقت لم يكن ما فرضناه
 زمان الوصول قلت انما يلزم ذلك ان لو لم يكن بعض
 الوصول حاصل في ذلك النصف وهو م **واقول** ان اراد
 الوصول في الجمله ولو ناقصا اخترنا انه حاصل فيه
 قلت لم يكن في ذلك الزمان بل في نصفه قلت انما
 يلزم ذلك ان لو حصل في نصف الوصول التام وليس
 كذلك فالاولى في الاستدلال ان يقال حد المسافة

انما انما في الوصول

هذا المقام على وجهين من وجهين عند الاول ثم يندى زيادة بطلان

المسافة يجب ان لا يكون متقسما في امتداد المسافة والا
 لما كان حدا حقيقة واذ لم يكن متقسما كان الوصول اليه
 انما اذ لو كان زمانيا لكان للحد متقسما في امتداد المسافة
 لعل الوصول به شيئا فثبت ثم ان للوصول حده في
 الحاصل الموصل فوجب ان يكون موجودا في آن الوصول
 وذلك وقلوا ان اللا وصول اعني اللاماسة ايضا اني
 لانه زوال الوصول الذي لا يتقسم وزواله لا لا تقاسم
 فيه لا يتصور فيه تدرج والآن لكان ذلك الزوال
 متقسما فيلزم انقسام الزايل لانه اذا حصل جزء
 من الزوال فلا بد ان يزول شيء من الزايل والا لم يكن
 هناك زوال ولا شيء من زواله واذا حصل جزء آخر
 من الزوال زال جزء آخر من الزايل فالحاصل الذي هو علة
 اللا وصول يكون انما ايضا كذا ذكره الفاضل الشريف
 في حواشي شرح حكمة العين **واقول** فيبحث لان ما
 ذكره لا يدل الا على عدم كون اللاماسة تدرجيا ولا يلزم
 منه ان يكون انما لجواز كونه زمانيا بالمعنى الذي هو
 واسطة بين الله وبينه والآية كما سبرد عليك تفصيله

منكم اسد

هذا المقام على وجهين من وجهين عند الاول ثم يندى زيادة بطلان

هذا المقام على وجهين من وجهين عند الاول ثم يندى زيادة بطلان

فان العلة الموصلة يجب وجودها
 حال وجود الموصول
 غايه موصي

انما انما في الوصول

فانظر وقلوا ان بين الاثنين زمانا والا يلزم تنافي الاثنين في وقتا
 وذلك محال عند عدم ذلك الزمان زمانا يكون اذ لو كان
 زمانا حركة فاما الى الاول فبطل الاستلزام
 فلاف المفروض في عدم الوصول الى الاول كذا الثاني
 لا امتناع لما كان بدون الحمل المتعطف للوا وصوله فثبت الذي هو
 مطلوبهم اعني وجود زمان يكون بين الحركتين المذكورتين
 واعترف صاحب الشرح للبدل بالخروج على ما استدلوا به
 على ان اللا وصوله اني وقال لا نسلم ان اللا وصوله اني
 قولهم ضرورة انه زوال الوصول الذي لا ينقسم فليكون زواله
 زمانا قلنا نعم فان الانطباق والموازاة والمجازاة
 والتماثل والوصول وامثالها آليات لانها تحصل
 عند انزاع الحركة مع زوال كل منها زمانا اذا لا تحصل الا
 بعد الحركة فان احد الجسمين اذا تحرك وحال الى الانطباق
 على الجسم الآخر فلا شك انهما ينطبقان عند انقطاع الحركة
 ولا يزول في الانطباق الا بعد ان يتحرك احدهما والحركة
 مما لا يحصل الا بالزمان وكذا الحال في جميع ما ذكره
 انتهى كلامه **واقول** لا يخفى على من له ادنى مسكة

فانظر وقلوا ان بين الاثنين زمانا والا يلزم تنافي الاثنين في وقتا
 وذلك محال عند عدم ذلك الزمان زمانا يكون اذ لو كان
 زمانا حركة فاما الى الاول فبطل الاستلزام
 فلاف المفروض في عدم الوصول الى الاول كذا الثاني
 لا امتناع لما كان بدون الحمل المتعطف للوا وصوله فثبت الذي هو
 مطلوبهم اعني وجود زمان يكون بين الحركتين المذكورتين
 واعترف صاحب الشرح للبدل بالخروج على ما استدلوا به
 على ان اللا وصوله اني وقال لا نسلم ان اللا وصوله اني
 قولهم ضرورة انه زوال الوصول الذي لا ينقسم فليكون زواله
 زمانا قلنا نعم فان الانطباق والموازاة والمجازاة
 والتماثل والوصول وامثالها آليات لانها تحصل
 عند انزاع الحركة مع زوال كل منها زمانا اذا لا تحصل الا
 بعد الحركة فان احد الجسمين اذا تحرك وحال الى الانطباق
 على الجسم الآخر فلا شك انهما ينطبقان عند انقطاع الحركة
 ولا يزول في الانطباق الا بعد ان يتحرك احدهما والحركة
 مما لا يحصل الا بالزمان وكذا الحال في جميع ما ذكره
 انتهى كلامه **واقول** لا يخفى على من له ادنى مسكة

فانظر وقلوا ان بين الاثنين زمانا والا يلزم تنافي الاثنين في وقتا
 وذلك محال عند عدم ذلك الزمان زمانا يكون اذ لو كان
 زمانا حركة فاما الى الاول فبطل الاستلزام
 فلاف المفروض في عدم الوصول الى الاول كذا الثاني
 لا امتناع لما كان بدون الحمل المتعطف للوا وصوله فثبت الذي هو
 مطلوبهم اعني وجود زمان يكون بين الحركتين المذكورتين
 واعترف صاحب الشرح للبدل بالخروج على ما استدلوا به
 على ان اللا وصوله اني وقال لا نسلم ان اللا وصوله اني
 قولهم ضرورة انه زوال الوصول الذي لا ينقسم فليكون زواله
 زمانا قلنا نعم فان الانطباق والموازاة والمجازاة
 والتماثل والوصول وامثالها آليات لانها تحصل
 عند انزاع الحركة مع زوال كل منها زمانا اذا لا تحصل الا
 بعد الحركة فان احد الجسمين اذا تحرك وحال الى الانطباق
 على الجسم الآخر فلا شك انهما ينطبقان عند انقطاع الحركة
 ولا يزول في الانطباق الا بعد ان يتحرك احدهما والحركة
 مما لا يحصل الا بالزمان وكذا الحال في جميع ما ذكره
 انتهى كلامه **واقول** لا يخفى على من له ادنى مسكة

فانظر وقلوا ان بين الاثنين زمانا والا يلزم تنافي الاثنين في وقتا
 وذلك محال عند عدم ذلك الزمان زمانا يكون اذ لو كان
 زمانا حركة فاما الى الاول فبطل الاستلزام
 فلاف المفروض في عدم الوصول الى الاول كذا الثاني
 لا امتناع لما كان بدون الحمل المتعطف للوا وصوله فثبت الذي هو
 مطلوبهم اعني وجود زمان يكون بين الحركتين المذكورتين
 واعترف صاحب الشرح للبدل بالخروج على ما استدلوا به
 على ان اللا وصوله اني وقال لا نسلم ان اللا وصوله اني
 قولهم ضرورة انه زوال الوصول الذي لا ينقسم فليكون زواله
 زمانا قلنا نعم فان الانطباق والموازاة والمجازاة
 والتماثل والوصول وامثالها آليات لانها تحصل
 عند انزاع الحركة مع زوال كل منها زمانا اذا لا تحصل الا
 بعد الحركة فان احد الجسمين اذا تحرك وحال الى الانطباق
 على الجسم الآخر فلا شك انهما ينطبقان عند انقطاع الحركة
 ولا يزول في الانطباق الا بعد ان يتحرك احدهما والحركة
 مما لا يحصل الا بالزمان وكذا الحال في جميع ما ذكره
 انتهى كلامه **واقول** لا يخفى على من له ادنى مسكة

مسكة ان في كلامه مصادرة ظاهرة مع انه يريد عليه للزم
 من عدم حصول اللا وصول مثلا الا بعد الحركة يكون حصول
 زمانا لم لا يجوز ان يكون حاصلا في آن يكون في منتهى
 زمان الحركة والجمع ان تقدم الحركة على زوال الوصول
 تقدم ذاتي لازمانا كما سنبين ان شاء الله تعالى
 قال الحكم الطوسي في شرح الاشارات والجمع المشهورة
 في هذا الباب ان المتحرك الى حد ما انما يصل اليه في آن ثم
 اذا تحرك عند فلا محالة يصير مقارفا ومباينا في آن
 ايضا ولا يمكن اتحاد الاثنين والا كان الجسم المتحرك اصلا
 الى المنتهى وتباين مقارفا فوجب تفارعا بالذات واستحالة
 تباينهما بدون تكلل زمان بينهما لاستلزام القول بالجزء و
 ذلك الزمان زمان سكون اذ لا حركة لا الى ذلك الحد ولا
 ثم قال وهذه الحركة ضعيفة لانها بعينها قائمة في الحدود
 المفروضة في اضافة المتصلة الى بقطرها حركة واحدة
واقول سببه في اثباته تغدير كلامه اعم بان
 لما كان متوجه الى حد ما انما تنقطع بالوصول اليه فالحركة
 لا يتبع بها وصوله بالفعل هي منقطعة فالحركة الواحدة

تنقل من نفس تغير العباد

انظر اخص من وجهين عامارا

الى لا تنقطع لا يتغير ما و صوله الا بالفرق وانت خيرة
 اذ الم ثبت و صوله للامكان الواحد كيف ينتقض للامكان
 المشهورة بالامكان الواحد الواصلة الى الحدود المفروضة
 فتأمل ثم قال وقد اظهرنا ان الامكان المشهورة الشيخ في الشك
 بان قال بما يثبت في الامكان المشهورة في حكمة عندنا في زمان
 كالامكان فان عنوانا بان الامكان في طرف زمان الامكان
 فليست محتجة ان يكون ذلك الان بعينه ان الوصول لانه
 طرف للامكان عن ذلك الحد وطرف للامكان يجوز ان يكون شيئا
 ليس فيه حكمة وان عنوانا باننا يصدر في الامكان على الامكان
 بانه مباين فهو ان مغاير لذلك الان ويكون بين الاثنين
 زمان لكن لا يكون المحرك المذكور ساكن في ذلك الزمان
 بل يكون قاطعا مسافة يقع بين الحد المذكور وبين الموضع الثاني
 لذلك الحد ثم نقل عن الشيخ انه قال وكذلك ان اوردوا بدلي
 لفظ الامكان لا الكلمة فانه يجوز ان يكون طرف زمان الامكان
 محله وقال الامام في شرح الاشارات ان الامكان مبني على
 استعماله تعالى الانا متوقف على استعماله وعنوان عدم الان اما
 ان يكون على التدرج او دفعة والاول با والآخر الان

في الامكان المشهورة
 في الامكان المشهورة
 في الامكان المشهورة
 في الامكان المشهورة
 في الامكان المشهورة
 في الامكان المشهورة
 في الامكان المشهورة
 في الامكان المشهورة

في الامكان المشهورة

الان زمانيا والثاني يقتضي ان يكون ان عدمه متصلا بان وجوده
 فيلزم تعالى الاثنين انتهى واما قال لو كان عدمه الان تدرجيا
 لصار الان زمانيا لانه اذا انعدم شيئا فشيئا يكون له
 امتداد قطعا على قياس ما ذكره في آية اللا وصول
 وقال صاحب الشرح لجد لا نسلم ان عدمه الان
 انه قوله لان الان اذا انعدم شيئا فشيئا يكون
 له امتداد قطعا فلما انعدم الان شيئا فشيئا انما
 يقتضي ان يكون لانعدامه امتداد وبهي لا لوجوده و
 النزاع فيه **واقول** ما ذكره مدني في ما ذكره من
 ان الزوال مالا انتقام فيه لا يتصور فيه تدرج والا لكان
 ذلك الزوال منتظما فيلزم انتقام الزايل لانه اذا حصل جزء
 من الزوال فلا بد ان ينزل شئ من الزايل والالم يكن
 هناك زوالا واذا حصل جزء آخر من الزوال زالا جزء
 آخر من الزايل فيلزم الامتداد لان سبب انعدامه شيئا
 فشيئا امر متتابع ثم قال الامام واجاب عنه الشيخ
 في الاستغناء بان قال فلو لم يكن عدمه الان اما ان يكون على
 التدرج او دفعة فتقسم غير مختص لان هناك شيئا ثالثا

فيكون شيئا متقسما بل يكون زمانيا
 لا آنا متصلا
 قبل البحث الثالث في اثبات
 انواعه بصفحة

اعراضا عما ذكره المولى على التدرج

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

ارادوا ان يولوا المومنين ويولوا
ذئبتهم في راس المال المولود
في كجنت الكفرة المدفوعة
مستم

میترا

[illegible]

۱۰۰

100

[illegible]

والله اعلم
بما
في
الكتاب
والنور

اذا ثبت زمانا كان انقطاع الحركة في ذلك الزمان شبيها
 جليا ولا يخفى ورود هذا الاعتراض على كلام
 في هذا الموضع ايضا ويستعمل توجيه كلامه على
 وجه لا يبقى عليه غبار اصلا **فأقول** وبالله التوفيق
 وبسبب ازمة التحقيق الذي تقرر عليه راي في هذا
 الموضع ان الشارح لم يرد باللامحكمة زوال
 الوصول بل اراد المفارقة المبينة لان حركة على
 ما مر به الشيخ اثناء ابطال اليمين المشهورة على ما
 نقلناه سابقا و اراد بان اللامحكمة انا يصدق
 فيه الحكم بان الصفة مبين عن الصفة فان هذا
 الآن ان مف بولان المحركة وبينهما زمان يكون
 الصفة العليا في ذلك الزمان فاطول مافة
 تقع بين الصفة السفلى وبين الموضع المبين
 لها كما علم من كلام الشيخ وبه يدفع الاعتراض
 المذكور ايضا لانه يحصل اللامحكمة التي بها
 يتحقق المسافة قبل الآن الذي يصدق فيه
 على الصفة انها مبين مفارقة عن الصفة السفلى
 فلا يلزم

فلا يلزم الحركة بدون المسافة وبه يدفع ايضا الاعتراض
 الآخر المورود في هذا المقام وهو انه لا يمكن ان يكون
 الصفة العليا متصلة في زمان الحركة او لا وعلى الاول
 يلزم ان يوجد الحركة قبل انفصال المتحرك عن المبدأ
 فلزم وجود الحركة في المبدأ ولا يخفى بطلان على ذي
 مسكة وعلى الثاني يلزم اللامحكمة وهو ظاهر
 غاية الظهور **قال الشارح** الفاضل او ان يحل
 شيء منقسم في جهتين تطرح من الاخرى لا اور وعليه
 علب ان هذا القدر من الناس لا يمكن في تمثله
 الدليل على لوجه الآتي ذكره لان مبناه على وجود الوسط
 والوسط لا يوجد بدون الطرفين فلا بد في وجوده
 من وجود اجزاء شتى **اقول** نقدر كلام الشارح
 انه في صورة تماس السطحين لا يتصور ان يكون
 ما به المماس جزء لا يتجزأ ولا ما به متقسمين واطلة
 فقط لعدم جوارحه عندكم فوجب ان يكون
 المحكس من كل منهما شبي متقسما في جهتين
 احدهما ان الطول والعرض وذلك متصور

لا يخفى على من هذا الراس من سوء التمثيل
 التي تبين ان هذا من اول قسم الرسالة
 الى هذا الموضع باذنه من هذا الموضع
 الواسع وانما اخترنا خلافا لرايه
 الاستدلال على ذلك
 هذا ما يقتضيه كلامه لا انه مذکور في الكلام

والتبنيان رتبة اولهما
منه من حيث تطلبه الاخر

والتبنيان رتبة اولهما
منه من حيث تطلبه الاخر

في وجهين احدهما ان يكون المنقسم في جهتين مركبا من
اجزاء لاخرى وثانيهما ان يكون شيئا من هذا مثلا
في حد ذاته لا مركبا من اجزاء لاخرى والاول منفرد
عندكم فتبين الثاني وانما تعرض لانتفاء الاول لعدم
تمام الدليل الآتي واذا تحققت ما حققت فظهر لك
ان الابرار المذكورين لا وجود له اصدا وكات
المعترض بنى كلامه على ان يكون المراد بالانقسام
في جهتين الانقسام الى جزئين ولا يخفى انه يفسد
او على ما ذهب اليه المتكلمون من انه يكون الكلام
الشيء في جهتين بله اجزاء بان يوضع احد هما مستقلا
بالآخر ويوضع الثالث بجانب واحد منهما فيكون
كل من الطول والعرض مركبا من جزئين فقط وسنرى
ان الكلام الزام لا يرتفع كما سيجري به المحذور بالجملة
من الابرار دعاهم سوء فهم المراد فتأمل **قال** الثاني
ان ضل ولا يمتنع رفع احديهما عن الاخرى دون بان
يرتفع جميعه جوازا لا **اقول** ان جميع الجوانب جميع
الاجزاء دون جميع الاطراف يريدان منصوب
الحصاة بالارتفاع الذي بالارتفاع بجميع الاجزاء كما

والتبنيان رتبة اولهما
منه من حيث تطلبه الاخر

والتبنيان رتبة اولهما
منه من حيث تطلبه الاخر

كما يقتضيه تعليل بقوله اذ لو ارتفع لا الارتفاع الا في غير
قوله اذ لو ارتفع مبنى على امكان اصل الارتفاع
والا فاستناع ارتفاع احديهما عن الاخرى دفع يجوز
ان يكون لامتناع الارتفاع **رسالة** اعلم
ان قوله اذ لو ارتفع لا تعليل لمقدمة مطلوبة وهي
ان يقال والآتي وان امتنع لا يرتفع بعض احديهما
دون البعض ذلك محال اذ لو ارتفع له ويمكن ان
يقدر نظم الكلام بهذا ولا يمتنع رفع احديهما عن
الاخرى دفع اذ لو ارتفع لا يرتفع بعض احديهما
دون البعض فذهب الشرط وادخل كل التعليل
والشرط على الاصل فصار **المادة** وهذا التوجيه
احسن من التوجيه الاول ثم قال فاذا فرضنا
ارتفاعها كذلك وقع الخلاء **اعترض** من علم
بان الثاني بهذا الوجه مستلزام وقوع الارتفاع
المذكور وقوع الخلاء والثاني ثابت فيما سبق جواز
الارتفاع لا وقوعه ولا يلزم من جوازه جوازه
يقع لا يلزم من جواز الارتفاع جواز الخلاء وان

والتبنيان رتبة اولهما
منه من حيث تطلبه الاخر

والتبنيان رتبة اولهما
منه من حيث تطلبه الاخر

لا يمتنع وقوعه من وقوعه مثلاً وقت عدم المعلول الأول كمنزله
 وقوعه عدم الواجب ساق من ذلك علواً كبيراً وعدم
 المعلول الأول يمكن في هذه الحالة بخلاف عدم الواجب على
 فانه متنع لذاته **واقول** لا يخفى على ذي فطرة سليمة ان امكان
 المزوم وامتناع اللازم امتناعاً ذاتياً يستلزم امتناع
 المزوم وامتناعاً بالغير الذي هو امتناع اللازم كما في
 الصورة المذكورة اذا عرفت هذا فنقول مقصودنا
 بقول ولا يمتنع رفع احد بهما في الامتناع بالغير
 لا تنفي الامتناع الذاتي كما لا يخفى على من تأمل في قول
 اذ لو ارتفع لا واما تنفي الامتناع بالغير عن الارتفاع
 الذي تبين انه ليس من قبيل عدم المعلول الاول
 فسطح الاعتراض وبقية اخرى مفصلة ان
 الدليل المذكور في اثبات جواز اللزوم قياس
 استثنائي مركب من مقدمتين احدهما نزل على
 الحدازمة والآخرى على وجود المزوم وليكن وجود
 اللازم وترتيب القياس هكذا اذا وقع ارتفاع
 الصفة عن الصفة دفعه وقوع اللزوم لكن الارتفاع

لا يمتنع وقوعه من وقوعه مثلاً وقت عدم المعلول الأول كمنزله
 وقوعه عدم الواجب ساق من ذلك علواً كبيراً وعدم
 المعلول الأول يمكن في هذه الحالة بخلاف عدم الواجب على
 فانه متنع لذاته **واقول** لا يخفى على ذي فطرة سليمة ان امكان
 المزوم وامتناع اللازم امتناعاً ذاتياً يستلزم امتناع
 المزوم وامتناعاً بالغير الذي هو امتناع اللازم كما في
 الصورة المذكورة اذا عرفت هذا فنقول مقصودنا
 بقول ولا يمتنع رفع احد بهما في الامتناع بالغير
 لا تنفي الامتناع الذاتي كما لا يخفى على من تأمل في قول
 اذ لو ارتفع لا واما تنفي الامتناع بالغير عن الارتفاع
 الذي تبين انه ليس من قبيل عدم المعلول الاول
 فسطح الاعتراض وبقية اخرى مفصلة ان
 الدليل المذكور في اثبات جواز اللزوم قياس
 استثنائي مركب من مقدمتين احدهما نزل على
 الحدازمة والآخرى على وجود المزوم وليكن وجود
 اللازم وترتيب القياس هكذا اذا وقع ارتفاع
 الصفة عن الصفة دفعه وقوع اللزوم لكن الارتفاع

الارتفاع واقع فاللزوم واقع **والمقدمة الثانية** مطلوبة
 اشار اليها فيما سبق بقول ولا يمتنع رفع احد بهما
 عن الاخرى لا اذ ليس المراد به اثبات جواز الامكان
 الذاتية بل اثبات الامكان الواقعي برشدك الى هذا
 قول اذ لو ارتفع بعض احد بهما دون البعض ولا
 يتوهم ان المراد به جواز امكانه لانه يكون اللازم
 امكان الانفكاك ولا يخفى ان العقل لا يحكم بانتفاء
 امكانه بل حكمه بانتفاء وقوعه **وبدل** عليه قوله ص
 اعواقف فيما سيجي في فقه الرعي ذلك الذي ذكرنا من
 تفكك الرعي حال تركها والنصاق حال سكونها وان
 كان مما لا يمتنع في قدرة الله فالعقل جازم بعدم
 كسب العادات ومعلوم لكل عاقل ان الله
 لم يخلق في الرعي كل هذه القوايب والحيث سلبت
 مذمكم انهم فظن ان العقل انما يتقبض عن وقوع
 التفكك لا عن جوازه فنثبت ان الكلام في وقوع
 الارتفاع الذي لا جوازه العقلي اذ عدم جوازه
 لا يستلزم الا جواز التفكك دون وقوعه وجوازه

مولانا پیر وینا صاحب
دعوت مستحق و صاحب کمال
تر بیغ و باسید فقیه
سیار و

اما بعد ما وقع الخلاف . وظهر الاختلاف . بين العلماء الاكلام . وفضلاً
 الايام . ابقا مع الله تعالى الى يوم البعث والقيام . في مسئلة ضئيفة خفيفة .
 ودعوى سرمد خرايتي . وامتد فيها القيل والقيل . حتى كاد ان يفر بها
 الامثال . شترنا عن ساق الجرد في حقها . واطرها ركن فيها . غير ما نل
 الجانب . لا ينجي وزعة نحو الاجانب . نصرة للدين . وابتغاء رضا
 رب العالمين . وسوا المستعان . وعليه الكلام . اما المسئلة فلهذه
 وهي ان وصي زيد باع من تركته ضئيفة على انهما ملك لاجل دين لازم
 ثم ظهر ان بعض تلك الضئيفة وقف على سلع البيع في البلية من تلك الضئيفة
 ام لا مع ان البيع قد وقع صفقة واحدة مطلقاً من غير تسمية فمن كل واحد
 من الوقف والملك وصار العلماء اكثر انه امثالهم في هذه المسئلة فترتفع
 فاجاب فرلق بنم وفرلق بلا ويري عن جناب المولوي الاعلى الافضل
 شيخ الاسلام . مفتي الانام في الايام . لازال يحونا للشرعة الى يوم القيام .
 موافقة لهذا الترتيب . وما اظن ذلك الالعدم التقاتل في ذلك المحل سبب
 قيامهم لمصالح الدرس والفتوى . وتأليف وتدوين في علوم شتى .

واختار دهم على من لهم في حقة صن ظن منهم في تميز هذا المحل . والآفة منهم
 التفتد . وطبعهم الوقت . بعيد بعد اصل عن البروك معهم في مثل هذه الخلفة
 وكلام الفقير ليس معهم اذ نحن منشرون ولستابعنا زعين اياتهم وانما كلامنا
 مع من يدانساد ونهم والحال ان الحق الحق ان يتبع فان الاعناق لدى
 الحق فاضعة . والرقاب بين يديه متواضعة . فالمرجو كرمهم العيم الشامل
 ولطفهم الجسيم المتناول . اصلاح ما في هذه الارجوزة الرحيمة . والرسالة الو
 بيرة . من سقطات الاكلام . ومفوات الاوامر . ليكونوا مأجورين من
 الله العزيز الملك للعلماء . انشاء الله لك هذا فاقول اما الفرق الاول فاهم
 ما ذكر في محيط السرخسي حيث قال رجل لشرى قرية ولم يستثن المخابر المست
 فد البيع لان بيع هذه الاشياء باطل لان البيع انما ينعتق لاصح النفاذ
 وبيع الوقف لا يتوتم نفاذه قصار كالمواضع او عباداً في مواضع ارضائها
 مسجد خراب لم يند البيع لان في ذلول تحت البيع خلافاً لان عند محمد ما ذهب
 عاد ملكا للوقف او لورثة فيجوز نفاذه بقضاء القاضي قصار كالمواضع
 عباداً ومدبراً وقبل يفتح البيع في الملك وهو الاصح لان البيع ينعتق على الوقف
 لانه مال متقوم انتهى ولا يخفى عليك ان الوقف الذي لا يتوتم نفاذ البيع فيه بقضاء

القاضي ولم يقل اهد من الائمة يجوز بيعه على ما هو المفهوم من مسئلة المسجد
الحجاب ليس الاوقعا لازما مؤبداً مسجلاً او في حكم المسجل بطريق من الطرق المعبرة
في لزوم الوقف ثم قلنا بعيد هذا وقبل بيعه البيع في الملك لا شك انه وارده على الوقف
المذكور الذي لا يتوهم نفاذ البيع فيه وهو الوقف المسجل او في حكمه فحينئذ ان الملك
المضموم الى الوقف المسجل في البيع يبيع فيه قطعاً وفي هذا النقل كناية لثبوت
المطلوب في هذه المادة ولا يحتاج الى امر آخر اصلاً كما لا يخفى على من له ادراك في مثل
وتدبر وقال في الثانية رجل باع ارضاً فاستحق منها طائفة معلومة بطريق العامة
او المقبرة لا ينفذ البيع في الباقي لان الوقف في الطريق مال متقوم فلا ينفذ البيع
فيما ضم اليه وامثال ما ذكر غير عديده واقعة في الكتب القديمة والجديدة ولكن
اقتصرنا بهرنا على ما ذكرناه اكتفاء به لئلا يؤثر كثرة الخطاب الى الاملال و
الاطناب واستفاد على بعض آخر منها شيئاً فشيئاً فيما بعد انشاء الله تعالى واما
الغرض الثاني فليس لهم من نص الكتاب الامادة كره ابو الليث رحمه الله في
نوازل حيث قال ولو باع الملك والوقف صفقة واحدة قبل فسد البيع في
الملك لان البيع لا ينفذ على الوقف لانه صار محرراً عن التملك والتملك انتهى
ولا يخفى على احد ان المنقول المذكور مسجل عليه بالمرجعية بل بالبطان حيث

قال فخر الدين عثمان الشيرازي يلى في شرحه المشهور وفيها اذ اجمع بين ملك
ووقف وايتان في رواية ينفذ في الملك لان البيع لا ينفذ على الوقف لانه صار
محرراً عن التملك والتملك فصار كما لو جمع بين قرض وعبد فكره الفقيه
ابو الليث في نوازل والواقع انه يجوز في الملك لان الوقف مال ولهذا
يشتفع به انتفاع الاموال غير انه لا يباع لاجل حق يتعلق به وذكر لا يوجب
فساد العقد فيما فهم البيع كالمدير ونحوه ومثل هذا اعني الحكم بالمرجعية واقع
في اكثر الكتب بل فيما نقل ابو الليث رحمه الله ايضا اشارة اليها حيث
نقل بصيغة التبرير والتضعيف وقال في الفصول العادية قال
عامة المشايخ لا ينفذ في الباقي وهو الصحيح وفيه دلالة على بطلان
خلافه واقول هذا هو الحق على ما ينبغي انشاء الله تعالى فلا يصح الاستدلال
بما نقل ابو الليث رحمه الله على لزوم بطلان البيع فيما نحن فيه قطعاً على انهم
زعموا ان مناط الاحكام المراجعة الى الوقف المذكور في عامة الكتب
ليس الاوقعا غير مسجل والوقف المسجل الذي نحن بصدده مسكوت عنه
في اطلاقاتهم مطلقاً وليس في الكتب على صيغتهم ما يدل بعبارته على مدعى
هم بوجاهة يبين لهم قطعاً الا طريق القياس على مسئلة الحر مع العبد ومسئلة

الميتة والذكية بجامع عدم دخول كل من الاصل والفرع تحت البيع الا انه
يتوقف قياسهم هذا على اجتهادهم كمن اين الاجتهاد واين ابناء الزمان
هم في واد وفاكل في واد ومع ذلك من شرط القياس ان يكون الفرع
نظيرة الاصل قال في التلويح شرط القياس ان لا يكون حكم الاصل مخصوصا
وان لا يكون معدولا عن القياس وان يكون المعنى حكما شرعيا ثابتا
باصول الاصول الثلاثة من غير تغيير وان يكون الفرع نظيرة الاصل وسواء على
الشرط الا فير قال المختار رحمه الله لا يصح قياس الخطاء على النسيان في عدم
الافطار لانه ليس نظيره لان عذره دون عذر النسيان فلينظر في هذا التقار
الذي بين الاكل خاطئا وبينه ناسيا مع عدم تجويزهم قياس الاول على الثاني
بجامع الاكل غفولا نظرا الى انه ليس نظيره بناء على ما ذكره ثم انظر في زماننا هذا
كيف يبادرون ويبرون قياس الوقف المسجل على الخبز ولكن كرهنا في عدم
البيع في بطلان البيع فيما تم اليه مع تباعد تام بينهما من حيث انه ليس في الخبز
شأنه المالكية ولا المالية متقوما او غيره ولا ينتفع به انتفاع الاموال
ولا يضمن بالانتلاف وكل ذلك موجود في الوقف مسجلا كان او غير مسجل
صحح للدخول تحت البيع اما عدم وجوده في الخبز فظاهر غنى عن البيان

واما وجوده في الوقف فلان صاحب الهدية قال الوقف عندكم
العين على حكم ملك الله قال في الحواشي اي على حكم هو ملك الله وكذا عند
ابن حنيفة رحمه الله بعد التسجيل او الاخراج من خروج الوصية بل هو عنده محبوس
على حكم ملك الوقف في صورة الايضاً وان كان لازما مؤثرا ذكره صاحب
الهدية وقال في التلويح ان الملك ما من شأنه ان يتصرف فيه بوصف الاختصاص
والمال ما من شأنه يدخل للانتفاع به وقت الحاجة انتهى ولا يخفى عليك ان
كلا الشانين حاصلان في الوقف فانه يتصرف فيه بوصف الاختصاص ويدخل
لانتفاع به وقت الحاجة فهو ملك ومال متقوم لان التقوم يعتمد الاواز
والانتفاع به وبما ايضا حاصلان في الوقف وهو ظاهر واما كونه مضمونا بان لا
حيث قال الرهال قلت ارايت صدقة موقعة غصنها رجل من الواقف او
من وصيته من بعده قال بحسب القاضى حتى يرها قلت ارايت ان كان ذلك ولم
يقدر الغاصب على الرد قال يقضى عليه بقيمة هذه الارض يوم غصنها انتهى
فعلم من هذا التفصيل ان الوقف ملك ومال متقوم ينتفع به انتفاع سائر الاموال
ويضمن بالانتلاف وعدم الفرق في هذا بين المسجل وغيره ظاهر وانكاره مكابرة
صرف هذا فمع هذا التباين التام والتباعد العام بين الحق والوقف المسجل

اعتبار روى الثاني على الاول في بطلان بيع ما ضم اليه شيء لم يقل به احد من
 المجتهدين الاولين فلا يلحق للمتاخرين منهم ايضا وايضا لانهم ان الوقف المسجل
 ليس بدار اقل تحت البيع في الجملة قال صدر الشريعة يجوز استبدال الوقف اذا كان
 في ربه نقصان شرط الواقف او لم يشترط ومعنى النقصان انما هو بالنسبة الى
 البدل بهذا الحق بعضهم ولا يخفى ان الاستبدال بيع لانه مبادلة المال بالمال على
 سبيل التراضي وقولهم ان الوقف لا يباع معناه لاجل الواقف او لورثته او
 لغيرهم بحيث لا يقام ثمنه مقامه بدلا عنه واما بيعه لاستبدال ولا قامة ثمنه حال كون
 ذلك الاستبدال اثنى للوقف فلا شك في جوازه وان لم يفت به بعض العلماء ا
 حينا ط الفساد الزمان وغلبة احتمال الحكم في امثاله وهذا الذي ذكرنا
 من وقول الوقف المسجل تحت البيع في الجملة كما في صورة الاستبدال يكفي في
 صحة البيع فيما ضم اليه وايضا يمكن نقض دليلهم هذا اجمالا فانه لو تم الدليل المذكور
 لما صح البيع فيما ضم الى الطريق او الى المقبرة مع عدم جواز بيعها اصلا والحكم
 بخلافه وقد شهد له ما نقلناه او لا من الثانية ونظائر ذلك التفرقة كثيرة
 في عامة الكتب وايضا ان صورة قياسهم هكذا وهي ان يبيع للكل المفهوم الى
 الوقف المسجل ليس بصحيح لانه الوقف المسجل لم يقل احد من الائمة ببيع كالحق و

وهذا القياس تقليل بالتقيد والتقليل بالتقيد من الاقيسة الفاسدة بمنزلة
 الاقيسة الطردية وغيرهما من التمسكات الفاسدة ومن جملة امثلة التقليل
 بالتقيد ما ذكر في التلويح وغيره من انه لا يثبت الفكاك بشهادة الرجال مع النساء
 لانه ليس بمال كالحديد وان الاخر لا يعتق على اخصه عند الدفول في ملكه لعدم البعينة
 كالبني العم فان عدم المالية وكذا عدم البعينة لا يوجب عدم الحكم لجواز التحقق
 بعلته اخرى وكذا فيما نحن فيه فان عدم قول احد من الائمة ببيع المسجل
 لا يوجب انتفاء صحة البيع فيما ضم اليه لجواز تحققها بعلته اخرى فالاحتجاج بهذا
 الطريق لا يجوز قطعاً واذا قدرنا عدم صحة القياس في هذه المسئلة
 فاعلم انه لا يصح الحكم فيها بدلالة مسئلة الحر مع العبد ونظيرها لان صورة
 الدلالة بعينها صورة القياس من غير تفاوت بينهما غير ان في صورة الدلالة
 يكون الانتقال الى الحكم المكسوة عنه في غاية السهولة لا يحتاج الى
 الروية والاجتهاد اصلا فاذا لم يصح القياس في مادة لا يصح
 فيها الدلالة قطعاً والا يكون القصّة كقصّة من لا يستطيع
 ان يطلع على السطح بالسم يريد ان يطلع عليه ما شيا بغير
 استئذان بشئ ولا يخفى انه في حق امر محال وبسبب العثور

قد ورد في النسخة عليه
 وقف كما في كلام

والاطلاع على ما ذكرنا من النقوض الواردة على قياس الوقف
على الحر في بطلان بيع ما فم اليه وعدم صحة الحكم في هذه المسئلة بدلالة
مسئلة الموضع العبد رجع شمس الائمة الحلواني عن الحاق الوقف بالحر
في الحكم المذكور والحق بالمدة على ما يبيح نقلا من المحيط لان الاوصاف
المذكورة المؤثرة في الدخول تحت البيع حاصلة بتمامها في المدبر ايضا
فيكون نظيره ويبقى الدليل سالما عن النقوض المذكورة **وبما ذكرنا من**
عدم دليلهم على مطلبهم هذا عقلا وفقدان برهانهم نقلا ناهيت
المتعل في تيه اصرارهم على دعواهم **وتحيت الباب في باب التمرارهم**
في مدعاهم وبما اركان الشريعة **الخاء** وكبراء الطريقة الحنفية الزيادة
واذا انا في هذا التحير والتعكر صاوت في ايدي الناس رسالة قد ثقتنا
بها ثقة عن ثقة ورفعها الي من هو عندهم كسواد العين **بل شوياد**
قلبهم في البين **فالغيت** نقسى عليها محبة **وضممتها** الى مودة طنائسني
ان وصلت **مريلا** بل قد اتصلت مؤملا **لكن لما لفظت** بانامل التامل
النائم استار الاستتار عن مضمونها **ورفضت** حجب الاختفاء عن
مكنونها **ونقصها** لسطرها **بل تحصرها** وفا وفا **ورأيت** واه يا

بما ذكرنا من النقوض الواردة على قياس الوقف على الحر في بطلان بيع ما فم اليه وعدم صحة الحكم في هذه المسئلة بدلالة مسئلة الموضع العبد رجع شمس الائمة الحلواني عن الحاق الوقف بالحر في الحكم المذكور والحق بالمدة على ما يبيح نقلا من المحيط لان الاوصاف المذكورة المؤثرة في الدخول تحت البيع حاصلة بتمامها في المدبر ايضا فيكون نظيره ويبقى الدليل سالما عن النقوض المذكورة وبما ذكرنا من عدم دليلهم على مطلبهم هذا عقلا وفقدان برهانهم نقلا ناهيت المتعل في تيه اصرارهم على دعواهم وتحيت الباب في باب التمرارهم في مدعاهم وبما اركان الشريعة الخاء وكبراء الطريقة الحنفية الزيادة واذا انا في هذا التحير والتعكر صاوت في ايدي الناس رسالة قد ثقتنا بها ثقة عن ثقة ورفعها الي من هو عندهم كسواد العين بل شوياد قلبهم في البين فالغيت نقسى عليها محبة وضممتها الى مودة طنائسني ان وصلت مريلا بل قد اتصلت مؤملا لكن لما لفظت بانامل التامل النائم استار الاستتار عن مضمونها ورفضت حجب الاختفاء عنمكنونها ونقصها لسطرها بل تحصرها وفا وفا ورأيت واه يا

وواد ما وجدت فيها شفا، لعليهم **ولا رواد** لفيلهم **اذ ليس** فيها
ثبوت الادعوى **ولد** ليهم **وكان** غاية مرهم **وقصارى** مبتغاهم
فيها ليس الادفع المعارضة بالمنقولات التي صارت الكتب مشحونة بها **وملأ**
منها بانها معبدة بالوقف غير المسجل وان الوقف المسجل سكوت عنه في عامة
الكتب لم يذكر حكم فيها قط فكانهم زعموا سلامة ادلتهم عن المناقضة و
الممانعة فباور والدفع المعارضة لان ادب المناظرين تصيح ادلتهم **اولا**
ثم المباشرة لدفع المعارضة ثانيا وقد ظهر عندكم ما قدمناه احوال ما شاء
تسكم به فان حين ان نشرع في رد ما اوروده على المنقولات المذكورة
الدالة على صحة بيعها فم الى الوقف المسجل وتزيف تلك الرسالة ونسب
ما فيها من ادعائنا الشكوك واوساخ الاوهام **بعون** عناء الملك العلامة
وهو صبي ونعم الوكيل **فاقول** وبالله الحول والتوفيق حدثنا فلان
عن فلان وبما عدلان مقبولا الرواية عن ذلك الغاضل **قال** قال
ذكر الغاضل في براء رسالته كلكم فم الى وقف **اقول** لما اومى الوقف
غير المسجل لان الوقف الذي هو انشاء التصرف اذا ذكر واجرى عليه الاطكان
الشرعية يكون المراهمة ما يكون وقفا على قول ابي من ائمتنا لانهم

تكموا على اصول انفسهم والنظر بها من بعد ثم استنبطوا المسائل على وفق
مذهبهم بل بنوعان احكام الوقف على مذهب الامامين حيث قيل
في الكافي وقيل الفتوى على قولهما بل افتى عامة المشايخ بقول محمد لان
الوقف لما كان عند ائمة صنفه راجع بصير العين على ملك الوقف والتصرف
بالمصلحة غير خارج عن ملك الوقف بل غير لازم قبل موته لم يأخذوا بقول ابي
صنفه راجع به في الكتب قال في المحيط ابو يوسف كان يضيق في امر الوقف
غاية التضييق او لا مثل ائمة صنفه راجع به ووسع غاية التوسعة
حتى لم يشترط القبض والافراز ومحمد توسط بينهما ولهذا افتى بقوله تمام
فما يكون وقفا عند الائمة على حسب مذهبهم غير المسجل ولا يصل احد من ائمتنا
تسجيل الوقف في مذهب ولا يحتاج اليه اصلا لان الوقف عند ائمة
بصير العين على ملك الوقف لا يخرج عن ملكه عند ابي يوسف يلزم ويرى
ملك الوقف عنه بمجرد قوله وقتت وعند محمد بالقول والتسليم الى المتولى
فاذا ذكر اصحابنا الوقف ابرو عليه الاحكام يكون المراد منه غير المسجل
فالتسجيل خارج عن المذاهب انما يحتاج اليه الواقف لئلا يجرد بعض القضا
سبيلا الى ابطال وقفه بعد موته متمسكا بقول ائمة صنفه راجع لان الوقف

عنده قابل للبيع كونه غير خارج عن ملك الوقف انتهى كلام الغاضل فاقول
اصل مراده من هذا التفصيل ان يقول ان ما نحن فيه ليس الا وقفا صحيحا
مسجلا وما اورد من المنقولات مقيد بغير المسجل ولا يتناول بالرجل
قطعا فلا يتقدم له ليل على خلاف مدعانا وهو صحة بيع ما ضم الى الوقف المسجل
فيكون كلامهم هذا راجعا الى دفع المعارفة بالمنقولات للذكورة
كما ذكرنا ولا تكن فيها مباحة لاننا لانم ان ما نحن فيه وقف صحيح وذكر
من وجوه سلمناه ولكن لانم انه مسجل صحيحا سلمناه ايضا ولكن
لانم ان ما اورد من المنقولات مقيد بغير المسجل صلاحته ما ذكره ههنا
لانشأت هذا التقييد كما هو ظاهر لكر بعد تصحيح كلامه وطرح حشواته والغناء
مالا طائل في ذكره قطعا ان الوقف اذا ذكر واجر عليه الاحكام يكون
المراد منه ما يكون وقفا على قول احد من ائمتنا وما يكون وقفا عند الائمة
على حسب مذهبهم غير المسجل فاذا ذكر اصحابنا الوقف ابرو عليه الاحكام
يكون المراد منه غير المسجل هذا وليعلم عما ذكر المدعى ونحن نقول في الجواب
ان الصغرى من هذا الدليل ليس لنا مناقشة فيها اذ لا شك ان الوقف
اذا اطلق واجر عليه الاحكام لا يبرأ به الا ما كان وقفا على مذهب احد

من ائمتنا واما لا يكون وقفا على مذهب احد من ائمتنا فهو ليس بفاضل
تحت ذلك الحكم جزما واما الكبرى اعني قوله وما يكون وقفا عند الائمة
على صلب مذهبهم غير المسجل فهي ممنوعة قوله في مقام التعليل ولا يرد على احد
من ائمتنا تسجيل الوقف في مذهب ولا يحتاج اليه اصلا ايضا ممنوعة قوله
لان الوقف عند ائمة صنفه رجع بسبب العين على ملك الواقف لا يخرج عن ملكه
اقول مسلم لكن هذا تعريف الوقف المعتاد بين الناس المنعقد بالقول
فقط او به وبالتسليم الى المتولى من غير اعتبار شرط لزوم عنده كالسجل
وافراج محرم الوصية واما اذا اعتبر فالوقف صيد يلزم ويخرج عن ملك
الواقف ويكون محبوسا على حكم ملك الله تعالى عنده ايضا كما هو عندنا كذا ذكر
فيكون التسجيل دافعا عنه في الوقف اللازم المؤبد بمنزلة التسليم
الى المتولى عند محرم الوصية ولا يلزم ان يكون التسجيل مجبرا للاحتيال
في استيفاء الوقف كما زعم ذلك الفاضل بل يمكن ان يكون بحسب الاتفاق
كالورج الواقف صنفه او تحقق وجه آخر من الوجوه يوجب حكم الحاكم بالقضية
مع ان ذلك لاحتيال حكم شرعي لا فساد فيه ولا يمنع ان يكون شرطا في
اللزوم فاذا حكم الحاكم احتيالا او لامر راجع الى الحكم بقول ابو يوسف او

بتولها

او بتولها معا يوجب ذلك الحكم اتفاق الائمة الثلاثة لمصادفة مادة الخلاف
كما في سائر الخلافات وذلك الاتفاق ليس الا في كون الوقف وقفا لازما
مؤبدا فقد تحقق كون الوقف المسجل وقفا عند الائمة الثلاثة قطعا وعدم
ادخالها التسجيل في الوقف يمنع عدم توقيفها الوقف عليه في اللزوم
يوجب كون الوقف المسجل غير وقف عندنا بحيث اذا ذكر الوقف واجرى عليه
الاصحاح يكون المسجل خارجا ولم يرد تحت ذلك الحكم كيف وان التسجيل
لا يزيل كون الوقف وقفا صحيحا على مذهبه كما ذكره بل يؤيده ويؤثره
على الوقفية كالسليم الى المتولى فانه لا يزيل كون الوقف وقفا صحيحا عند
ابن يوسف رحمه الله بل يؤيده ويؤثره من حيث يوجب اتفاق مع محرم الوصية ايضا
لوصح ما ذكره وان ان الوقف اذا ذكر واجرى عليه الاصحاح يكون المراد منه
غير المسجل لما تشييد الفقهاء الوقف في بعض الاصحاح بغير المسجل ويكون
تقييدهم به كتنقييد الانسان بالناطق قال صاحب الخلاصة في فتاواه واما
اذا اطلق التفاضل واجاز بيع وقف غير مسجل بل يوجب تنقض الوقف لا الى
آخره وذكره شمس الاسلام افتقر الواقف واحتاج الى الوقف يرفع الى الحاكم
صح يفسخ ان لم يكن سجلا ونظائرها في تنفيذ الوقف بغير المسجل لا بعد ولا

وايضا ان عامة الاحكام المتعلقة بالوقف المطلق المذكورة في الكتب
متناولة بالمسجل وغيره كقولهم الشهادة بالتامع يجوز في اصول الوقف
وقولهم يجوز لتبدال الوقف وقولهم يجوز بيع نقض الوقف وغيره من
التقاضي التي كانت الكتب مشحونة بها وتخصيص الاحكام في جميع ذلك بغير
المسجل وجعل احكام الوقف المسجل كوتاعتها مع ان عامة الاوقاف
اما مسجل او في حكم المسجل بمقتضى قرون عليه ووجوب الانصاف قطعا ولا
يساعده القواعد المقررة في الشرع بما يبل فيها نقلوه بانفسهم من المحيط
السفسي اشارة صريحة الى ان الوقف المطلق المذكور فيه اغا هو المسجل دون
غير المسجل كما مر في اول الرسالة وقال في التاتارخانية رجل في يده
ارض اقر في صحة انها صدقة موفوفة ولم يزد على ذلك جازا قراره وهي
وقف ويجب ان يعلم بان قول من في يده هذه الارض اقرار بالوقف وليس
بابتداء وقف لا يشترط له شرائط الوقف انتهى فاعلم انه ان الوقف المطلق
اذا ذكر بحمل على الوقف اللازم المؤبد الجامع لشرائط لزومه وكذا اذا شهد
الشهود بوقفية ضيقة ولم يزد واعى ذلك يحكم بكونه وقفا لازما مؤبدا
جامعا لجميع شرائط اللزوم واصل التحقيق في الاحكام المتعلقة بالوقف

المطلق

المطلق ان شئت فاستمع لما نقلوه عليك والى عليه السمع وبه شهيد وهو
ان الحكم المجري عليه ان كان مرويا عن احد الائمة الثلاثة فلا شك ان ذلك
الحكم يكون مخصوصا بالوقف الكائن على مذهبه وون غيره مثلا ان كان
مرويا عن ابا صنفه ربه يكون مخصوصا بالوقف المسجل وما يجري مجراه
في اللزوم عنده واما ما لا يكون مسجلا ولا لازما بطريق من الطرق المعتمدة
عنده كالوقف بغير القول او به مع التسليم فحرجا فلا شك انه لا بد من تحت
ذلك الحكم لزوما وان كان مرويا عن ابو يونس ربه فكثيرة انه لا يتناول
وقف المنقول ويتناول غيره سجلا او غير مسجل وعلى هذا الا انه لا يحسن
عليك ان ما ذكرناه عنده من لا يتناول بالحكم المطلق والصحيح بطلانه
هذا وكذا لا يذهب عليك ان اكثر الاحكام المتعلقة بالوقف واقعة من
توزيعات الشيوخ كالمهلال والمجصاص والخصاف وابوصير الطحاوي
وابو الحسن الكرخي وشمس الائمة الحلواني والسرخسي وارضهم رضى الله عنهم
وارضيهم واما توزيعات ائمتنا الثلاثة على الوقف لم يبلغ من الكثرة
بلغا وسبب ذلك الله اعلم ان ابا صنفه ربه ما كان يقول بالوقف للمعاش
بين الناس وذكر مشهور فلذلك نرى اعداء التفرع عليه وقال في البسط

ان محاربه الله يستبعد قول ابا حنيفة في الوقف كسماه حكما من غير حجة ولم
يحد على ما قال وقيل بسببه انقطع خاطره فلم يتمكن من تزج مسائل الوقف
ولكنه اصحى به تغريها كالجصاص وسلال وهذا تنبيه لتعظيم الاستاذ
ليمنع انتقاده ان الشيوخ المذكورين رحمهم الله ما كانوا يرفون قول احد
من الائمة الثلاثة وكان اجتهادهم في المسائل التي لا نص فيها وان
كانوا يرجون قول بعضهم على بعض ويضنون بقول دون قول
وذلك لا فناء والترجيح لقول ليس بردة لقول آخر بالكلية كما لا يخفى
فاذا كان كذلك فالوقف مطلقا على اختلاف المذاهب وقف عندهم
فاذا اطلقوه وفرعوا عليه كلما كان ذلك حكم متناولا لمواد الوقف
كلها على حسب تناول الوقف اياها مسجلا او غير مسجل سيما الى المتولي
او غير مسلم اذ وجه التخصيص ذلك انكم بوقف دون وقف كما في المسئلة
التي نحن بصدد اذ لا راية فيها عن الائمة اصلا بل هي من تغريعات
الشيوخ قطعا فانكم بان الاحكام الواردة في عامة الكتب المحررة على
الوقف المطلق مخصوصة بغير المسجل مطلقا حكم صرف ودعوى
بلا حجة كما لا يخفى على المتتبع المصنف والحق ان منشاء غلط ذلك

ذكر الفاضل في هذا المقام انما هو عدم فرق بين القضية الطبيعية
والقضية حيث زعم من عدم ادخالها التسجيل في الوقف عدم
تناول الوقف عندهما بالمسجل لكن انما يكون الامر كما زعم ان لو كانت
الاحكام المجردة على الوقف مجردة على نفس مفهومه عند فهمها ويكون
القضية طبيعية فلم يكن الاحكام المذكورة حينئذ متناولة لمفهوم
اعتبر فيه التسجيل جزئيا لكن الامر ليس كذلك بل الاحكام المذكورة انما
اخرت على كل ما صدق عليه الوقف عندهما فالقضية حقيقية لا طبيعية
والمسجل من جملة ما صدق عليه الوقف على مدعيهم قطعا كما بيناه
فيما قبل ذلك على اننا نقول بعد تسليم كون المنفولات المذكورة في عامة
الكتب مفيدة بوقف غير مسجل وتسليم عدم صحة الاستدلال بها على
صحة بيع ما ضم الى الوقف المسجل فمن ابن بلزم بطلان البيع الذي نحن ندعي
صحة وانتم بطلانه ومن اية جهة يصح افواج المبيع المدعى به من يدعي
البذوق فطلق بصحة البيع المذكور حكم حكم محقق مدقق معروف
بالمعروف في الامانة والديانة ثم وقع الصلح عن الدعوى والمنازعة
فيه مع الورثة باجمعهم واخذوا بدل الصلح من المدعى عليه وقد بينا

اعلم اننا قد
فلا بد من ما هو في حكمه
الاستدلال بالاحكام
المدعى به من يدعي
البيع المدعى به من يدعي

من قبل بياننا فان ليس لكم دليل على بطلان هذا البيع لا عقلا
 ولا نقلا والحال ان الاصل في العقود الصحة وال لزوم ولو لم يثبت
 الصحة فالتوقف وبقاء المدعى به في يد ذي اليد في مثل هذا المقام متعين
 فيما وافقهم خروج عن اصول الشريعة قطعا هذا فان ايقنت
 وانقنت ما حققناه لديكم فالانصاف البكر وترك الاعساف عليكم
 وبعد ذكر انشاء الله تعالى نرجع وننتبه على بعض ما يورد عليهم في تلك
 الرسالة مقتصر في الايراد المذكور غاية الاقتصار فحاشبا عن ثناء
 الفاضلة لدى العلماء الكبار **وقد** عفا الله عنا وعن سائر المسلمين
 في يوم البعث والقرار **قول** الفاضل في رسالته لان الوقف الذي
 هو انشاء التصرف لا ينبغي ان تفسير الوقف بهذا المفهوم العام فلي
 عن الفائدة سيما في هذا الموضع لان الوقف مهننا بمع الوقوف
 على ما يقتضيه سياق الكلام **قول** لانهم تكلموا على اصول انفسهم الى
 في بحث لان مؤسس قواعد الاصول في مذهبنا ليس بالاضيفه رج
 وما وقع منها شيئا قليلا من ذلك التأسيس على ما ذكر في كتب الاصول
 فهو بعد التحقيق راجع الى اصله ايضا فها وكذا سائر تلاميذ ابى حنيفة



در صد و پنجاه

زات عقد و قیاس



در صد و پنجاه

زات عقد و قیاس

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kıt. no. H. Hüsnü
Y. no. 1269
Eski kayıtları